

Distr.: General  
3 November 2020  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة السابعة والثلاثون

18-29 كانون الثاني/يناير 2021

التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس  
حقوق الإنسان 21/16\*

نيبال

\* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-14563(A)



\* 2 0 1 4 5 6 3 \*

## أولاً - مقدمة

### ألف - معلومات أساسية

1- أصدرت الجمعية التأسيسية في 20 أيلول/سبتمبر 2015 دستور نيبال الذي أعده ممثلو الشعب بعد مداولات مكثفة ومشاورات واسعة النطاق. ويكرس الدستور ركائز أساسية للنظام الديمقراطي من قبيل السياسة التنافسية المتعددة الأحزاب، ونظام الحكم الجمهوري الاتحادي، والانتخابات الدورية، وفصل السلطات، واستقلال القضاء، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وحرية الصحافة الكاملة، وسيادة القانون.

2- وتلتزم حكومة نيبال بمبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في المساواة وعدم التمييز واحترام كرامة الفرد، وتسعى إلى الالتزام التام بضمان المساواة ليس من الناحية القانونية فحسب، بل أيضاً من ناحية تحقيقها. وبعد أن حققت حكومة نيبال الاستقرار السياسي، فهي تركز الآن على كفالة العدالة والأمن والحكم الرشيد وسيادة القانون؛ وتحقيق التنمية الاقتصادية؛ وتعزيز رفاه الناس وكرامتهم ومستوى معيشتهم؛ وإنشاء مجتمع شامل وعادل ومتحضر؛ وتعزيز الوحدة الوطنية والديمقراطية الشاملة من خلال تحقيق التطلعات الوطنية المتمثلة في شعار "نيبال مزدهرة، نيباليون سعداء".

3- وقد استُعرض إنجاز نيبال في مجال حقوق الإنسان في إطار الاستعراض الدوري الشامل في تشرين الثاني/نوفمبر 2015. وقدم الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل 195 توصية قبلت نيبال 152 منها. وتم تنفيذ جل التوصيات المقبولة. ووُضعت خطة عمل منفصلة لتنفيذ تلك التوصيات. وتُعرض حالات التقدم المحرز بشأن التوصيات في مجموعات ضمن فئات مواضيعية مختلفة في الفصل الثاني من هذا التقرير.

4- وترحب نيبال بفرصة الاستعراض في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل للمرة الثالثة وتعرض إنجازات نيبال وفرصها وتحدياتها في مجال حقوق الإنسان.

### باء - العملية

5- تم تشكيل لجنة برئاسة أمين مكتب رئيس الوزراء ومجلس الوزراء مع تمثيل شامل لعدة قطاعات لإعداد هذا التقرير. وتلقت اللجنة ردوداً خطية من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مثل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية لشؤون المرأة، ولجنة الداليت الوطنية، ولجنة الإدماج الوطنية، ولجنة قوميات الشعوب الأصلية، ولجنة الثارو، واللجنة الإسلامية وغيرها من المؤسسات ذات الصلة مثل مكتب النائب العام، ولجنة الحقيقة والمصالحة، ولجنة التحقيق بشأن الأشخاص المختفين قسراً، فضلاً عن الوزارات المعنية في حكومة نيبال وحكومات المقاطعات. وأُجريت عملية تشاور افتراضية واسعة النطاق في جميع المقاطعات السبع مع أكثر من 700 منظمة من منظمات المجتمع المدني تعمل في مختلف المجالات المتصلة بحقوق الإنسان. وعُقد أيضاً اجتماعان استشاريان مع لجنة القانون والعدالة وحقوق الإنسان التابعة لمجلس النواب.

### جيم - تطبيق الدستور

6- يضمن الدستور مجموعة شاملة من حقوق الإنسان بوصفها الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الصكوك الدولية التي تُعد نيبال طرفاً فيها. وتشمل هذه المجموعة الحقوق المدنية والسياسية، فضلاً عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>(1)</sup>. ولاستيفاء الشرط الدستوري، سنّ البرلمان الاتحادي التشريعات التنفيذية اللازمة في غضون الإطار الزمني المحدد الذي هو ثلاث سنوات بعد

صدور الدستور<sup>(2)</sup>. وباختصار، إن جدول أعمال نيبال لحقوق الإنسان أكثر تقدمية وتطلعاً إلى الأمام وتركيزاً على الناس. وقد أمكن تحقيق ذلك من خلال كفاحنا الدؤوب من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان. ويجري الآن أعمال حقوق الإنسان عن طريق إدماجها في الخطط الإنمائية الوطنية ومن خلال خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان. وقد خصصت حكومة نيبال ما يكفي من الموارد وأنشأت الإطار المؤسسي اللازم لتنفيذ خطة العمل بطريقة فعالة.

### إضفاء الطابع المؤسسي على النظام الاتحادي

7- وفقاً للدستور، أنشئت سبع مقاطعات و753 مستوى محلياً بصلاحياتها الحصرية والمشاركة. وتم تشكيل لجنة خاصة لتحديد عدد المستويات المحلية وحدودها. وقد سُنت قوانين جديدة مختلفة وعُدلت عدة قوانين أخرى لتنفيذ الصلاحيات الحصرية والمشاركة للمقاطعات والمستويات المحلية. وأُجريت إعادة هيكلة إدارية على صعيدي المقاطعات والمستوى المحلي، وأصبحت هياكلها السياسية والإدارية تعمل الآن بكامل طاقتها.

### انتخاب المستوى المحلي ومجالس المقاطعات والبرلمان الاتحادي

8- أُجريت انتخابات ديمقراطية على جميع المستويات الثلاثة للهيئات التمثيلية الشعبية - محلياً وعلى صعيد المقاطعات والاتحاد (مجلس النواب) في عام 2017 وللجمعية الوطنية في عام 2018<sup>(3)</sup>. وضمنت الانتخابات التعبير عن الإرادة الحرة للناخبين، كما أضفت الطابع المؤسسي على النظام الاتحادي في نيبال. وكانت الحكومات المنتخبة ديمقراطياً على الصعيد المحلي وعلى صعيد المقاطعات والاتحاد تعمل بكامل طاقتها. وأُهيئت في وقت لاحق الانتخابات المتعلقة بمنصب الرئيس ونائب الرئيس ورئيس مجلس النواب ونائب رئيسه ورئيس الجمعية الوطنية ونائب رئيسها.

## دال - تدابير السياسة العامة

9- يوجّه الدستور الدولة إلى اتباع سياسات ترمي إلى الحفاظ على سيادة القانون من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وتنفيذ الصكوك الدولية التي تُعدّ نيبال طرفاً فيها. وكما ينص الدستور، تولى حكومة نيبال الأولوية لمبدأ التمثيل التناسبي والإدماج، والتميز الإيجابي لضمان تمثيل ذي مغزى للمرأة، والذليل، والأديبسي، والجناجاتي، والمادهيسي، والمسلمين، والأشخاص ذوي الإعاقة عند وضع سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

10- وتهدف الخطة الخمسية الخامسة عشرة (السنة المالية 2019/2020 إلى السنة المالية 2025/2024) إلى تحقيق طموح "نيبال مزدهرة، نيباليون سعداء" عن طريق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والمساواة بضمان الأمن والحياة الكريمة للشعب. وهي تعمم حقوق الإنسان وتتضمن فصلاً مفصلاً عن تنفيذها<sup>(4)</sup>.

11- ونفذت حكومة نيبال خطة العمل الوطنية الرابعة لحقوق الإنسان في الفترة من عام 2015 إلى عام 2019<sup>(5)</sup>، وتم مؤخراً اعتماد خطة العمل الوطنية الخامسة لحقوق الإنسان (2020-2025)<sup>(6)</sup>. وبالمثل، يجري أيضاً تنفيذ سياسات واستراتيجيات وخطط عمل مواضيعية وقطاعية مختلفة تكمل إلى حد كبير تعزيز حقوق الإنسان<sup>(7)</sup>.

## ثانياً - الإنجازات التي تحققت منذ الجولة السابقة

### ألف - التعاون مع الآلية الدولية لحقوق الإنسان

#### اعتماد المعايير الدولية<sup>(8)</sup>

12- بعد الاستعراض الثاني، انضمت نيبال إلى بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (بروتوكول باليرمو) في 16 حزيران/يونيه 2020<sup>(9)</sup>؛ وفيما يخص الصكوك الدولية الأخرى الموصى بالتصديق عليها أو الانضمام إليها، اتبعت حكومة نيبال سياسة لبناء الأسس القانونية والمؤسسية والقدرات اللازمة قبل الانضمام إلى صك دولي إضافي.

#### التعاون مع هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة<sup>(10)</sup>

13- ما زالت نيبال تتعاون بشكل بناء مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وهيئات المعاهدات. ونظرت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التقرير الأولي لنيبال في 19 و20 شباط/فبراير 2018؛ ونظرت في التقرير الجامع للتقارير الدورية من السابع عشر إلى الثالث والعشرين لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في 30 نيسان/أبريل 2018 وفي التقرير السادس للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2018. ويجري تنفيذ توصيات هيئات المعاهدات بجدية.

14- ونُفذت توصيات عملية الاستعراض الدوري الشامل في إطار خطة عمل. وتم تشكيل لجنة تنسيق مشتركة بين الوزارات تحت رئاسة أمين مكتب رئيس الوزراء ومجلس الوزراء لمتابعة التنفيذ.

15- وأجرى المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، السيد فيليبي غونزاليس موراليس، زيارة لنيبال في الفترة من 29 كانون الثاني/يناير إلى 5 شباط/فبراير 2018، وزارها المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، السيدة دوبرافكا سيمونوفيتش، في الفترة من 19 إلى 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2018. وقد قبلت حكومة نيبال الطلب الذي قدمه المقرر الخاص المعني بالحقوق في الغذاء والمقرر الخاص المعني بالفقر المدقع لإجراء زيارات قطرية وهي تتطلع إلى الترحيب بمهما. وبالمثل، ردت الحكومة على 43 بلاغاً من الإجراءات الخاصة و5 بلاغات فردية وردت من اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في الفترة من تموز/يوليه 2016 إلى تموز/يوليه 2020.

#### التعاون الإنمائي الدولي<sup>(11)</sup>

16- ما زالت المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل مورداً هاماً من موارد تمويل التنمية في نيبال. ويتطلب سعي نيبال إلى التحول إلى بلد متوسط الدخل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 قدراً كبيراً من الموارد، بما في ذلك المساعدة الخارجية. وقد اعتمدت حكومة نيبال سياسة التعاون الإنمائي الدولي لعام 2019 بهدف حشد المساعدة الإنمائية الدولية لتلبية احتياجات التنمية الوطنية.

17- وفي السنوات المالية 2015-2016، و2016-2017، و2017-2018، و2018-2019، تلقت حكومة نيبال 113 871,90 مليون روبية<sup>(12)</sup>، و147 660,33 مليون روبية، و168 915,24 مليون روبية، و177 647,30 مليون روبية على التوالي كقروض ومنح ومساعدة تقنية من شركاء إنمائيين متعددي الأطراف وثنائيين<sup>(13)</sup>، فضلاً عن منظومة الأمم المتحدة.

## باء - المؤسسات والآليات الوطنية

## القضاء

18- نص الدستور على قضاء يتسم بالاستقلالية والنزاهة والكفاءة. وهناك ثلاثة مستويات من المحاكم، وهي المحكمة العليا الاتحادية والمحكمة العليا والمحكمة المحلية. وتؤدي المحكمة العليا الاتحادية دوراً حاسماً في إعمال الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الدستور. وللمحكمة العليا الاتحادية اختصاص استثنائي في المراجعة القضائية التي يجوز لها من خلالها إعلان تجاوز السلطة في أي قانون يتم سنه على المستوى الاتحادي أو الإقليمي أو المحلي، إذا ثبت أنه لا يتفق مع أحكام الدستور أو يقيد الحقوق الأساسية بشكل غير معقول، ويجوز لها أن تصدر الأوامر والتبليغات القضائية المناسبة. ويجوز للمحاكم العليا والمحاكم المحلية أيضاً إصدار الأوامر والتبليغات القضائية المناسبة، بما في ذلك طلب الإحضار أمام المحكمة والأوامر الزجرية.

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان<sup>(14)</sup>

19- تضم نيبال لجنة وطنية مستقلة ومحيدة لحقوق الإنسان أنشئت وفقاً لمبادئ باريس واعتمدها التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ضمن الفئة "ألف". ويوجد مشروع قانون (التعديل الأول) للجنة الوطنية لحقوق الإنسان لعام 2019 قيد النظر في البرلمان الاتحادي لمواءمته مع المركز المرتفع للجنة الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً للدستور. وتبقى حكومة نيبال ملتزمة بتنفيذ توصيات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان<sup>(15)</sup>. وبالمثل، فإن اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، ولجنة القوميات الأصلية، ولجنة الداليت الوطنية، ولجنة الإدماج الوطنية، ولجنة المادهيستي، ولجنة الثارو، واللجنة الإسلامية هيئات دستورية أخرى أنشئت لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في المجالات المواضيعية المعنية.

20- وبالإضافة إلى ذلك، فإن النائب العام مكلف بأن يتلقى ويحقق في الشكاوى أو المعلومات المتعلقة بالمعاملة اللاإنسانية لأي شخص يوجد قيد الحراسة أو في مركز احتجاز أو سجن أو إذا لم يُسمح لهذا الشخص بمقابلة أقرائه أو محاميه. وفي هذه الحالات، يكون للنائب العام سلطة التحقيق وإصدار التوجيهات اللازمة للسلطة المعنية لمنع هذا الفعل.

21- وتتولى الوزارات المعنية في حكومة نيبال ووزارات المقاطعات والمستوى المحلي مسؤولية وضع وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والخطط والبرامج المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في مجالات اختصاصها<sup>(16)</sup>.

التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان<sup>(17)</sup>

22- توفر الأكاديمية القضائية الوطنية، وكلية أركان الجيش النيبالي، وأكاديمية الشرطة الوطنية، ومركز تدريب قوات الشرطة المسلحة في نيبال، ومركز التدريب على الخدمات القضائية، وكلية الموظفين الإداريين في نيبال دورات تدريبية متخصصة للقضاة والمدعين العامين والموظفين القانونيين والموظفين القضائيين والإداريين والمحامين وموظفي الأمن بشأن مبادئ حقوق الإنسان ومعاييرها وصكوكها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت الأكاديمية القضائية الوطنية التدريب إلى 6 575 شخصاً في مجال حقوق الإنسان. وقدمت أكاديمية الشرطة الوطنية التدريب إلى 12 030 فرداً من أفراد الشرطة، وقدمت كلية أركان الجيش النيبالي التدريب إلى 43 533 فرداً من أفراد الجيش، وقدمت قوات الشرطة المسلحة التدريب إلى 20 207 من الأفراد، كما قدم مركز التدريب في مجال الخدمات القضائية التدريب إلى 1 649 فرداً. وقد غرست برامج التدريب التي تديرها هذه المؤسسات بشكل كبير قيمة حماية حقوق الإنسان، وزادت من ثقافة الامتثال، وخفضت من حالات الانتهاكات.

## جيم - العدالة الانتقالية<sup>(18)</sup>

23- أكدت حكومة نيبال مجدداً التزامها بحل المسائل المتصلة بالعدالة الانتقالية وفقاً لروح اتفاق السلام الشامل، وأحكام المحكمة العليا الاتحادية، والالتزامات الدولية ذات الصلة، وشواغل الضحايا، والحقائق على أرض الواقع. وتحقق لجتان مستقلتان، هما لجنة الحقيقة والمصالحة ولجنة التحقيق بشأن الأشخاص المختفين قسراً، في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان خلال فترة النزاع (1996-2006) عملاً بقانون لجنة التحقيق في حالات الاختفاء القسري والحقيقة والمصالحة لعام 2014. وقد وفرت حكومة نيبال إعانات مؤقتة لضحايا النزاع<sup>(19)</sup>.

24- وأنشئت لجنة الحقيقة والمصالحة ولجنة التحقيق بشأن الأشخاص المختفين قسراً في عام 2015. وجمعت لجنة الحقيقة والمصالحة ما مجموعه 63 718 شكوى، وأجرت تحريات أولية، وتحققت من صحة الشكاوى المسجلة، وجمعت القضايا من أجل إجراء مزيد من التحقيقات المفصلة. وبالمثل، تلقت لجنة التحقيق بشأن الأشخاص المختفين ما مجموعه 3 223 شكوى، وتحققت ضمنها من قائمة تتضمن 2 514 شكوى بعد إجراء تحقيق أولي. وتجري لجنة التحقيق بشأن الأشخاص المختفين تحقيقات مفصلة بشأن 2 097 قضية في 65 منطقة.

25- وعينت حكومة نيبال الأعضاء الجدد في اللجنتين في 20 كانون الثاني/يناير 2020 وفقاً لتوصية لجنة توصيات مستقلة وشاملة مشكّلة بموجب قانون لجنة الحقيقة والمصالحة<sup>(20)</sup>. ومن بين خمسة أعضاء في كل من اللجنتين، تضم لجنة الحقيقة والمصالحة امرأتين، وتضم لجنة التحقيق بشأن الأشخاص المختفين امرأة واحدة. وقد بدأت اللجنتان عملهما. وبغية تعديل قانون لجنة الحقيقة والمصالحة وفقاً لحكم المحكمة العليا الاتحادية الصادر في 26 شباط/فبراير 2015 ولشواغل الضحايا، تقوم وزارة العدل والشؤون البرلمانية بإعداد مشروع تعديل قانوني بالتشاور مع ضحايا النزاع وغيرهم من أصحاب المصلحة. وعقدت وزارة العدل والشؤون البرلمانية اجتماعات تشاورية في جميع المقاطعات السبع وعلى المستوى الاتحادي مع الضحايا وأصحاب المصلحة بشأن المحتوى الذي سيشمله مشروع التعديل القانوني. وخلال المشاورات، أجريت مناقشات منفصلة مع الضحايا حصراً.

## دال - عدم التمييز<sup>(21)</sup>

26- يكفل دستور نيبال المساواة أمام القانون والحق في المساواة في التمتع بحماية القانون. ويُحظر التمييز على أي أساس، بما في ذلك الأصل أو الدين أو العرق أو الطبقة الاجتماعية أو القبيلة أو الجنس أو الحالة البدنية أو الإعاقة أو الحالة الصحية أو الحالة العائلية أو الحمل أو الحالة الاقتصادية أو اللغة أو المنطقة أو الأيديولوجيا. وينص الدستور أيضاً على الحق في عدم التعرض للنبذ والتمييز. ومراعاة لحالة الداليت، على وجه الخصوص، ينص الدستور على حقوق محددة للداليت. ويكفل الدستور حقوق المرأة بهدف إنهاء التمييز ضدها بحكم القانون وبحكم الواقع. وينص الدستور كذلك على إنشاء لجان مستقلة لحماية وتعزيز حقوق المرأة والأشخاص المنتمين إلى طوائف الداليت والملاهييسي والشعوب الأصلية والثارو والطائفة المسلمة.

27- وبالإضافة إلى قانون العقوبات، سُنَّ قانون (جريمة ومعاقبة) التمييز والنبذ القائمين على أساس الطبقة الاجتماعية لعام 2011 من أجل تجريم التمييز والنبذ القائمين على أساس الطبقة الاجتماعية<sup>(22)</sup>. وقد عدّل القانون في عام 2018 ليفصّل الحقوق ويعزز العقوبات في حالة انتهاكها<sup>(23)</sup>. ويمكن أن يقدم الشكاوى المتعلقة بالجرائم أي شخص علم بمحدثها. وعلاوة على ذلك، يحق للضحية الحصول على تعويض. وقد رُفِعَ إلى المحاكم المحلية ما مجموعه 25 و22 و45 قضية في السنوات المالية 2016/2017 و2017/2018 و2018/2019 على التوالي<sup>(24)</sup>.

## هاء- الحقوق المدنية والسياسية

### التعذيب<sup>(25)</sup>

28- يكفل الدستور الحقوق ضد التعذيب ويحظر إخضاع الشخص المقبوض عليه أو المحتجز للتعذيب البدني أو النفسي أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وأي فعل من هذا القبيل يُعاقب عليه بموجب القانون ويترتب عنه تعويض الضحية. ويجرم قانون العقوبات التعذيب والمعاملة اللاإنسانية<sup>(26)</sup>. وعلاوة على ذلك، ينص قانون العقوبات على أن الدفع بإطاعة أوامر عليا لا يعفي الشخص من المسؤولية الجنائية.

29- وقد رُفِعَ إلى المحاكم المحلية ما مجموعه 16 و27 و19 و8 قضايا في السنوات المالية 2015/2016 و2016/2017 و2017/2018 و2018/2019 على التوالي<sup>(27)</sup>. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت إجراءات إدارية ضد 158 فرداً من الشرطة و22 فرداً من قوات الشرطة المسلحة بسبب الإهمال وانتهاك حقوق الإنسان.

### الاختفاء القسري<sup>(28)</sup>

30- يجرم قانون العقوبات صراحة الاختفاء القسري وفقاً للصوصك الدولية ذات الصلة<sup>(29)</sup>. وفي السنة المالية 2018/2019، رُفِعَت 8 قضايا إلى المحاكم المحلية<sup>(30)</sup>. وللاطلاع على الادعاءات المتعلقة بفترة النزاع، يُرجى الرجوع إلى الفقرتين 24 و25.

### استخدام القوة<sup>(31)</sup>

31- على الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون الالتزام الصارم بمبدأي التناسب والضرورة أثناء أداء واجباتهم. وينظم القانون استخدام الأسلحة النارية تنظيمياً صارماً. وقد أدمجت مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون كجزء من قوانين الخدمة الملزمة لهم. ويُكِّن قانون الإدارة المحلية لعام 1971 كبار موظفي المقاطعات ومديري المقاطعات المدنيين من منع أي نشاط قد يؤدي إلى أعمال عنف أو شغب. ويجب على ضباط الأمن الحصول على أمر مسبق من كبير موظفي المقاطعة المعني قبل استخدام الأسلحة النارية. وينص القانون صراحة على الظروف التي يجوز فيها السماح باستخدام الأسلحة النارية. ويكفل الدستور وقانون الإجراءات الجنائية الوطنية الحق في عدم التعرض للاعتقال والاحتجاز التعسفيين<sup>(32)</sup>. وقد تم التحقيق حسب الأصول في جميع الشكاوى أو التقارير المتعلقة بعمليات القتل خارج نطاق القضاء، كما تمت مقاضاة مرتكبيها ومعاقبتهم على يد السلطة المختصة وفقاً للقوانين السارية. وقُدِّمَ إلى أسر الضحايا المعونة أو التعويض<sup>(33)</sup>.

### ظروف الاحتجاز والسجن<sup>(34)</sup>

32- معالجة مسألة الاكتظاظ في السجون، يجري حالياً بناء هياكل أساسية جديدة للسجون في مختلف المقاطعات مع توفير مجموعة مبانٍ أو غرف منفصلة للرجال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، مع المرافق اللازمة. وقد شُيِّدَ في مقاطعة بانكي مبنى سجن مفتوح بسعة 300 سجين. وشُيِّدَت مبان جديدة وتم تشغيلها في ست مقاطعات، وجرى تعزيز السعة الهيكلية لتسعة سجون، ويجري تشييد خمس مجموعات من المباني السجنية الجديدة. ويجري حالياً تشييد سجن مركزي في مقاطعة نواكوت تبلغ طاقته الإجمالية سبعة آلاف سجين. وحتى الآن، اكتمل تشييد 1 500 مجموعة من المباني. وبالإضافة إلى 750 غراماً من الأرز الذي يُقدَّم يومياً، زادت حكومة نيبال من بدل المعيشة اليومي للسجناء من 45 روبية إلى 60 روبية. وعلاوة على ذلك، زادت المبالغ النقدية المقدمة إلى أطفال السجناء من أجل الحليب من 10 روبيات إلى 35 روبية<sup>(35)</sup>.

وأصدرت المحكمة العليا الاتحادية أمراً توجيهياً لاتخاذ الترتيبات اللازمة للسجناء لضمان حقوقهم الإنجابية حسب الحالة<sup>(36)</sup>. ويجري النظر في مشروع قانون جديد يتعلق بالسجون في مجلس النواب بالبرلمان الاتحادي<sup>(37)</sup>.

### حظر الاتجار بالبشر<sup>(38)</sup>

33- شكلت حكومة نيبال لجنة وطنية على المستوى المركزي من أجل التنفيذ الفعال لقانون (مكافحة) الاتجار بالبشر والنقل لعام 2007. ويحق للضحايا الحصول على تعويض معقول، واسترداد الحق، والدعم الاقتصادي، وخدمة المشورة النفسية الاجتماعية بموجب القانون. ويُعتَبَر انتزاع الأعضاء البشرية تجاراً بالبشر يجرمه هذا القانون، فيما عدا الحالات المنصوص عليها قانوناً. وتهدف المبادئ التوجيهية لمراقبة الاستغلال الجنسي للعاملات في مطاعم الرقص والحانات أيضاً إلى منع الاعتداء الجنسي. وبالمثل، غُدِّل في عام 2020 قانون (مكافحة) الاتجار بالبشر والنقل لعام 2008 من أجل التنفيذ الفعال لهذا القانون. وتنفذ حكومة نيبال خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر (2011-2021)، التي تعطي الأولوية لخمسة مجالات محددة تشمل الوقاية والحماية والملاحقة القضائية وتنمية القدرات والتنسيق والتعاون والعمل المشترك. وأنشئ في عام 2018 مكتب مستقل ومتخصص للتحقيق في الاتجار بالبشر ضمن الشرطة النيبالية، وهو مكرس لمكافحة الاتجار بالبشر.

34- وُزِع إلى المحاكم المحلية ما مجموعه 218 و303 و285 و338 قضية اتجار بالبشر في السنوات المالية 2016/2015 و2017/2016 و2018/2017 و2019/2018 و2018/2017. وأنقذت الحكومة 678 شخصاً في الفترة 2018/2017 و10 936 شخصاً في الفترة 2018/2019. ويجري تيسير إعادة التأهيل وإعادة الإدماج والدعم الطبي والقانوني من خلال مراكز الخدمات المجتمعية ومراكز الخدمات في المقاطعات ومراكز إدارة الأزمات. وأنشئ صندوق لإعادة تأهيل الناجين من الاتجار بالبشر. وهناك 36 منزلاً آمناً ومركزاً آيئناً لإعادة التأهيل في عشر مناطق للناجين أو ضحايا الاتجار، ومركز واحد لإعادة التأهيل على المدى الطويل. وخلال السنوات الأربع الماضية، تلقى ما مجموعه 5 793 ضحية أو متضرر خدمات مختلفة من هذه المراكز<sup>(39)</sup>.

### حرية الفكر والوجدان والدين<sup>(40)</sup>

35- يكفل الدستور الحق في حرية التعبير والرأي، فضلاً عن الحرية التامة للصحافة بوصفها حقاً أساسية. ويضمن الدستور كذلك عدم فرض الرقابة على نشر أو بث أو توزيع أو طباعة أي مادة إخبارية أو تحريرية أو مقالة إخبارية أو مواد أخرى للقراءة أو مواد سمعية وبصرية بأي وسيلة من الوسائل، بما في ذلك النشر الإلكتروني أو البث الإذاعي أو الطباعة، كما يضمن عدم إغلاقها أو مصادرتها أو إلغاء تسجيلها. وهناك قوانين لحماية الصحافة وكذلك حقوق الصحفيين ومصالحهم<sup>(41)</sup>.

36- ونيبال دولة علمانية. ويكفل الدستور تماماً الحرية الدينية لجميع الناس ويحظر التمييز بأي شكل من الأشكال على أساس العقيدة الدينية. ولكل شخص حرية اختيار معتقد ديني أو اعتماده أو الجهر به أو ممارسته. ولكن يُحظر التحول إلى دين ما بالقوة أو تحت تأثير أو إغراء غير لازم لضمان تمتع جميع الطوائف الدينية تمتعاً كاملاً بالحرية الدينية.

### المدافعون عن حقوق الإنسان<sup>(42)</sup>

37- تضم نيبال مجتمعاً مدنياً ومجتمعاً محلياً من المدافعين عن حقوق الإنسان مفعمين بالحياة. ويعملان بحرية واستقلال في جميع أنحاء البلد لتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتوفر القوانين السائدة ضمانات كافية لحمايتهما. ويحظر قانون العقوبات صراحةً ويحرم استخدام القوة الإجرامية ضد



أي شخص<sup>(43)</sup>. وتنطبق الضمانات القانونية على كل شخص يقيم في البلد، بما في ذلك الصحفيون والعمالون في وسائل الإعلام والمدافعون عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني. ويجري التحقيق في جميع حالات التهديد والاعتداءات التي يتعرض لها الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان، وتجري مقاضاة الجناة بموجب قانون العقوبات الساري.

#### الحق في التجمع السلمي<sup>(44)</sup>

38- يكفل الدستور حرية التجمع سلمياً وبدون أسلحة. ولا تُفرض أي قيود إلا في حالات استثنائية جداً ينص عليها الدستور. وصدرت أوامر تقييد محدودة لفترة قصيرة من الزمن للوقاية من كوفيد-19 بموجب قانون مكافحة الأمراض المعدية لعام 1964.

#### حق المرأة فيما يتصل بالاسم والهوية والجنسية<sup>(45)</sup>

39- يكفل الدستور المساواة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالحصول على الجنسية والاحتفاظ بها ونقلها. وينطبق ذلك أيضاً على أطفالهم. ويكفل الدستور لكل طفل(ة) الحق في تسجيل الاسم والولادة إلى جانب هويته(ا). وبالمثل، يضمن قانون الأطفال لعام 2018 حق الطفل في أن يكون له اسم مع هويته الخاصة وتسجيل الولادة. وبالمثل، ينص قانون بطاقة الهوية الوطنية والتسجيل لعام 2020 على أحكام إجرائية ومؤسسية لضمان هذا الحق. ويتمتع مواطنو نيبال بجميع هذه الحقوق القانونية تمتعاً كاملاً.

40- ويعترف قانون الجنسية النيبالي لعام 2006 اعترافاً تاماً بمساواة المرأة النيبالية وحمايتها عند منح الجنسية. ويتضمن أحكاماً مفصلة بشأن ضمان المواطنة على أساس النسب والمولد ومن خلال التجنس. وطُرح مشروع قانون تعديل الجنسية في آب/أغسطس 2018 في مجلس النواب بالبرلمان الاتحادي. وينص مشروع القانون على إصدار شهادات الجنسية النيبالية عن طريق الكشف عن هوية المرأة أو الرجل أو غيرها.

#### الحقوق المتعلقة بالزواج والأسرة<sup>(46)</sup>

41- يعتبر المجتمع النيبالي والدولة الأسرة وحدة طبيعية وأساسية في المجتمع. ويكفل الدستور للمرأة حقاً متساوياً في النسب كما يمنح الزوجة حقاً متساوياً في الملكية وشؤون الأسرة. ويعرف القانون المدني الوطني الزواج بأنه رباط اجتماعي وقانوني كلي دائم لا يمكن انتهاكه، ويقوم على الرضا الحر، وينشأ لبدء حياة زوجية وأسرية بين رجل وامرأة. وللرجال والنساء في سن الزواج الحق في الزواج وتأسيس أسرة. ويحظر قانون العقوبات الزواج دون سن العشرين. ويعاقب القانون تعدد الزوجات.

#### إقامة العدل والمحكمة العادلة<sup>(47)</sup>

42- تمارس المحاكم وغيرها من الهيئات القضائية السلطات المتعلقة بالعدالة وفقاً للدستور والقوانين الأخرى ومبادئ العدالة المعترف بها. ويجب على كل شخص أن يلتزم بالأوامر أو القرارات التي تصدرها المحاكم أثناء نظرها في الدعاوى القضائية. ولضمان استقلال القضاء، ينص الدستور صراحة على اختصاص قضاة المحكمة العليا الاتحادية والمحاكم العليا والمحاكم المحلية وإجراءات تعيينهم ومؤهلاتهم وأجورهم وغير ذلك من شروط خدمتهم. ويقدم المجلس القضائي<sup>(48)</sup> الذي يرأسه كبير القضاة التوصيات أو المشورة، وفقاً للدستور، بشأن تعيين القضاة ونقلهم واتخاذ إجراءات تأديبية بشأنهم وفصلهم، وغير ذلك من المسائل المتعلقة بإقامة العدل. وبالإضافة إلى المحاكم العادية، فإن المحاكم المتخصصة والهيئات شبه القضائية واللجان القضائية على المستويات المحلية تقيم العدل في نطاق اختصاصها. وتقوم بمهام التحقيق والادعاء والمقاضاة ثلاثة كيانات مختلفة هي الشرطة، والمدعي العام الحكومي، والمحاكم على التوالي.

43- وتمثل الآليات التي تكفل تقديم المساعدة القانونية المجانية للأشخاص المعوزين في قانون المساعدة القانونية لعام 1996، والسياسة المتكاملة للمساعدة القانونية لعام 2020، والمحامين الذين تدفع لهم المحاكم أجورهم. وبالإضافة إلى ذلك، أقرت نقابة المحامين النيبالية مبادئ توجيهية مجانية لإضفاء الطابع المؤسسي على خدمات المحامين المجانية.

## واو- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

### الحق في مستوى معيشي لائق<sup>(49)</sup>

44- يتطلب الدستور اعتماد السياسات المتعلقة بالاحتياجات الأساسية للمواطنين. ويهدف تحسين مستوى معيشة السكان، قامت حكومة نيبال بتدخلات شاملة في مجال السياسات والبرامج وزادت بشكل كبير الاستثمار في مجالات الغذاء والإسكان والحد من الفقر وإيجاد فرص العمل والرعاية الصحية والتعليم والضمان الاجتماعي وتطوير الهياكل الأساسية التي تركز على الناس.

### الحق في الغذاء<sup>(50)</sup>

45- يكفل الدستور لكل مواطن التحرر من الجوع ويوفر ضمانات ضد ندرة الغذاء. ويتضمن قانون الحق في الغذاء والسيادة الغذائية لعام 2018 أحكاماً لتحديد الأسر المستهدفة من حيث الأمن الغذائي؛ ومنح بطاقة للتحصص الغذائية؛ والحفاظ على الإمدادات الغذائية أثناء حالات الطوارئ؛ وحقوق المزارعين؛ والاستخدام المستدام للأراضي الزراعية؛ وتعزيز النظام الغذائي، المحلي بما في ذلك التكيف مع تغير المناخ. وتلتزم حكومة نيبال بتحقيق هدف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء كلياً على الجوع بضمان الأمن الغذائي والتغذوي للجميع. ويتمثل التزام حكومة نيبال في مقولة: "لا أحد ينبغي أن يبقى جائعاً، ولا أحد يموت جوعاً". ولضمان الأمن الغذائي والتغذوي، تحفز الخطة الخامسة عشرة الإنتاج الزراعي وتثني عن تجزئة الأراضي وتركها غير مزروعة.

46- ومن أجل القضاء على نقص التغذية، تم إطلاق برامج مختلفة لمكملات المغذيات الدقيقة، بما في ذلك فيتامين "ألف" للأطفال دون سن الخامسة؛ وتوزيع حزمة غذائية مغذية على أفراد أسر النساء الحوامل والمرضعات في إطار برنامج الألف يوم الذهبي. ويتم توفير كبسولة الحديد وألبندازول للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و59 شهراً ضد الديدان الطفيلية. وفي السنة المالية 2018/2019، تم توزيع أكياس التغذية في إطار الألف يوم الذهبي على 46 335 شخصاً. واعتمدت حكومة نيبال السياسة الوطنية لسلامة الأغذية لعام 2019 التي تهدف إلى مضاعفة إنتاج الأغذية في غضون عشر سنوات.

47- وتحسنت حالة الأمن الغذائي نتيجة لتوسيع مرافق الري وتوزيع البذور ذات الغلة العالية والأسمدة الكيميائية. وقد ازداد الإنتاج الزراعي، ولا سيما إنتاج الأرز والقمح والذرة والخضروات والبطاطس<sup>(51)</sup>. وبالمثل، نفذت حكومة نيبال مشروع رئيس الوزراء لتحديث الزراعة، وبرنامج البذور المتقدم، ومشروع زيادة دخل صغار ومتوسطي المزارعين، وبرنامج التأمين الزراعي، وبرنامج الحد الأدنى لأسعار الدعم لضمان الأمن الغذائي والتغذوي.

### الحق في السكن اللائق<sup>(52)</sup>

48- كرس الدستور الحق في السكن بوصفه أحد الحقوق الأساسية. ويتضمن قانون الحق في السكن لعام 2018 أحكاماً لتوفير مرفق ملائم وآمن لإسكان المواطنين المشردين. وبالمثل، وضعت إجراءات تنفيذ إسكان أكثر أماناً للمواطنين في عام 2018، وإجراءات إعادة توطين المستوطنات الضعيفة وتنمية المستوطنات المتكاملة في عام 2018 لزيادة فرص الحصول على سكن أكثر أماناً.

وأطلقت حكومة نيبال برنامج السكن الشعبي وبرنامج السكن الأكثر أماناً للمواطنين، اللذين يلبيان على وجه التحديد احتياجات السكن للفئات ذات الدخل المنخفض. وفي إطار برنامج السكن الشعبي، تم بناء 18 000 منزل، وفي السنة المالية 2020/2019 قُدِّمت منح لحكومات المقاطعات لبناء 37 000 منزل إضافي. ويتوخى برنامج السكن الأكثر أماناً للمواطنين تقديم الدعم للأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر لاستبدال جميع أسقف القش/التبن بصفائح الحديد المغلفن المموج بحلول عام 2023. وإلى جانب جعل المباني الفردية أكثر أماناً، تعمل حكومة نيبال على جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة. وقد أعدت لـ 185 بلدية خطة متكاملة للتنمية الحضرية تكفل التخطيط لاستخدام الأراضي على نحو يراعي المخاطر من خلال نهج قائم على المشاركة. وبالمثل، لدى حكومات المقاطعات برنامج خاص بها بشأن السكن.

### الفقر<sup>(53)</sup>

49- لا يزال الحد من الفقر يشكل برنامجاً إنمائياً رئيسياً لحكومة نيبال. وتنفذ الحكومة حالياً سياسة التخفيف من حدة الفقر لعام 2019 التي تهدف إلى خفض نسبة الفقر إلى 5 في المائة بحلول عام 2030 وإلى 0 في المائة بحلول عام 2043. ويجري تنفيذ أكثر من خمسين برنامجاً يتعلق بتخفيف حدة الفقر لرفع مستوى معيشة الناس الذين يعيشون دون خط الفقر بإتاحة الفرص لهم والسماح لهم بالوصول إلى الموارد الإنتاجية وبناء القدرات وإيجاد الدخل وفرص العمل. واعتمدت حكومة نيبال السياسة الوطنية للأراضي لعام 2019 التي تهدف إلى ضمان وصول المزارعين إلى الأراضي الصالحة للزراعة.

50- وخلال السنوات الأربع الماضية (2015-2019)، انخفض معدل الفقر من 21,6 في المائة إلى 18,7 في المائة. وتهدف الخطة الخامسة عشرة إلى خفض معدل الفقر من 18 في المائة إلى 13 في المائة بحلول عام 2024. وجرى تحديد الهوية وتوزيع بطاقات الهوية على الأسر الفقيرة. ومن أجل الحد من الفقر وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، تخصص حكومة نيبال ميزانية لبرامج تراعي احتياجات الفقراء وتستجيب للاعتبارات الجنسانية وتتكيف مع تغير المناخ. وفي السنة المالية 2021/2020، حُصِّصت نسبة 44,06 في المائة من إجمالي الميزانية للبرامج ذات الصلة بالتصدي لآثار تغير المناخ. وعلاوة على ذلك، تبلغ نسبة الميزانية المستجيبة للاعتبارات الجنسانية 73,75 في المائة، وهي نسبة تتعلق بالدعم المباشر وغير المباشر لتوزيع الموارد على أساس الإنصاف بين الجنسين. ولضمان حصول المجموعات المهمشة والمتخلفة على الفرص الاقتصادية والاجتماعية، خصصت حكومة نيبال 53,29 في المائة من الميزانية الإجمالية بوصفها ميزانية تراعي مصالح الفقراء.

### مياه الشرب

51- حتى الآن، يصل 95 في المائة من السكان إلى المستوى الأساسي ويصل 20 في المائة منهم إلى مرافق مياه محسنة<sup>(54)</sup>. ويجري تنفيذ برنامج "منزل واحد، صنبور واحد" لضمان إمدادات المياه في المناطق المحرومة من خدمات المياه والصرف الصحي الأساسية.

### الحق في ظروف عمل عادلة ومواتية<sup>(55)</sup>

52- ينص الدستور على إيلاء أولوية خاصة في مجال العمالة والضمان الاجتماعي لحماية الفئات الضعيفة والنهوض بها وتمكينها وتمميتها. ونفذت حكومة نيبال برنامج رئيس الوزراء للعمالة الذي يستهدف الأسر الفقيرة والعاطلين عن العمل. وقد اعتمدت الخطة الخامسة عشرة استراتيجية بناء القدرات، وبرامج توليد الدخل والعمالة التي تستهدف الأسر الفقيرة في المناطق والمجتمعات المحلية

المتخلفة. ويكفل قانون الحق في العمل لعام 2018 توظيفاً لمدة مائة يوم لكل عاطل عن العمل. وإذا لم يكن العمل متاحاً، يُكفل حد أدنى من إعانة الضمان الاجتماعي. وقد حددت حكومة نيبال الحد الأدنى للأجور في 13 450 روبية، والحد الأدنى للأجر اليومي في 517 روبية، والحد الأدنى للأجور بالساعة في 69 روبية اعتباراً من 17 تموز/يوليه 2018. وأنشئ مركز خدمات التوظيف ونظام معلومات إدارة العمالة على كل مستوى محلي لتيسير مهمة الباحثين عن العمل. وفي السنة المالية 2020/2019، تم تسجيل 384 630 عاطلاً عن العمل في 701 مستوى محلي، وحصل 87 757 شخصاً على عمل. وحصل 7 237 شخصاً على تدريبات موجهة نحو العمل في قطاعات مختلفة. ويجري، بالتعاون مع البنك الدولي، تنفيذ مشروع بمبلغ 14 بليون روبية بشأن بدء التحول من أجل تشغيل الشباب يستهدف الشباب العاطلين عن العمل. واعتمد نظام الضمان الاجتماعي القائم على الاشتراكات بهدف توفير الضمان الاجتماعي للعاملين بأجر من خلال اشتراكاتهم الشهرية<sup>(56)</sup>. وسُنَّ قانون العمل لعام 2017 لضمان الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية للعمال مثل صندوق الادخار، والمكافآت، والتأمين، وإجازة الأمومة وإجازة رعاية الأمومة، وبدل المهرجان، وما إلى ذلك.

#### عبودية الدين<sup>(57)</sup>

53- يحظر قانون (حظر) كامايا لعام 2002 نظام السخرة كامايا ويقتضى إعادة تأهيل الخاضعين لنظام كامايا المحرّرين. وعلاوة على ذلك، أعيد توطين 27 570 أسرة معيشية من أسر كامايا المحررة و16 322 أسرة معيشية من الهاليا (المستعبدين في المزارع). وقد تلقى ما مجموعه 19 531 من الكامايا و1 142 من الهاليا دورات تدريبية في مجال تنمية المهارات من أجل توليد الدخل. وأكملت حكومة نيبال توزيع الأراضي على الهاليا والكامايا.

54- وخصصت لكل أسرة من الكامايا المحررين 1 690 متراً مربعاً من الأراضي في المناطق الريفية، و676 متراً مربعاً من الأراضي القريبة من الطريق السريع و338 متراً مربعاً من الأراضي في المناطق الحضرية. وإذا رغبت أي أسرة محررة من الكامايا والهاليا في شراء أرض من اختيارها الخاص، فقد قدمت لها منحة قدرها 2 00 000 روبية. وبالمثل، حُصِّص للهاليا المحررين 1516,8 متراً مربعاً من الأراضي في المناطق الجبلية أو المناطق التلية و 676 متراً مربعاً في منطقة تيرايا.

#### الحق في الصحة<sup>(58)</sup>

55- يكفل الدستور لكل مواطن الحق في الحصول على الخدمات الصحية الأساسية المجانية من الدولة والمساواة في الحصول على الخدمات الصحية، بما في ذلك الحق في الأمومة المأمونة والصحة الإنجابية للمرأة.

56- ويهدف قانون خدمات الصحة العامة لعام 2018 والسياسة الصحية الوطنية لعام 2019 إلى تعزيز الوصول إلى الخدمات الصحية يجعلها منتظمة وفعالة ونوعية وسهلة المنال. وتُقدّم الخدمات الصحية الأساسية التالية مجاناً: خدمات التطعيم؛ وخدمات الأمومة، وخدمات صحة الرضع والأطفال مثل الإدارة المتكاملة لأمراض الرضع والأطفال، وخدمات التغذية؛ وخدمات الحمل والمخاض والولادة؛ وتنظيم الأسرة؛ وصحة المراهقين والصحة الإنجابية؛ والخدمات المتعلقة بالأمراض المعدية وغير المعدية والإعاقة البدنية والأمراض العقلية وصحة المواطنين المسنين وحالة الطوارئ العامة؛ وخدمة الإرشاد الصحي؛ والأبورفيدا (الطب التقليدي) وغيرها من الخدمات الصحية البديلة المعتمدة.

57- ويحمي قانون الأمومة الآمنة والصحة الإنجابية لعام 2018 صراحة الحقوق الصحية للنساء والفتيات والمراهقين والمواليد الجدد ويضمن الحصول على خدمات رعاية صحية إنجابية جيدة. وقد نفذت

وزارة الصحة والسكان برامج مختلفة تتعلق بالصحة الإنجابية والمرأة والطفل<sup>(59)</sup>. وخدمات الإجهاض المأمون متاحة في جميع المقاطعات الـ 77. وفي السنوات الخمس الأخيرة، قامت شعبة رعاية الأسرة بتدريب 1 890 من مقدمي الخدمات (من الأطباء وموظفي التمريض على حد سواء)، ووضعت في قائمة 721 مركز خدمات يقدم خدمات الإجهاض المأمون. وفي السنوات الخمس الأخيرة أيضاً، قُدمت خدمات الإجهاض المأمون إلى 440 983 امرأة. وقبلت حوالي 71 في المائة من النساء وسائل منع الحمل بعد الإجهاض. وللقضاء على شلل الأطفال في نيبال، تم تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية لإنهاء شلل الأطفال للفترة 2014-2018.

58- ويضمن قانون التحصين لعام 2016 لكل طفل الحق في الحصول على لقاحات جيدة. وتسعى حكومة نيبال إلى تحصين الأم والطفل بنسبة 100 في المائة. وبموجب هذا الحكم، تم تزويد الأطفال بـ 12 مستضداً؛ والي سي جي، واللقاح خماسي التكافؤ، ولقاح المكورات الرئوية المتقارن، واللقاح الفموي لشلل الأطفال، والحصبة، والحصبة الألمانية والتهاب الدماغ الياباني من خلال 10 000 نقطة لتقديم الخدمات في جميع أنحاء البلد وخدمات التوعية لشلل الأطفال (عن طريق الحقن وعن طريق الفم)، ولقاح مترافق المكورات الرئوية. وعلاوة على ذلك، يجري تنفيذ مبادرة جديدة بعنوان "الوصول إلى كل طفل"<sup>(60)</sup>. وفي عام 2019، تلقى 70,2 في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و23 شهراً جميع التطعيمات الأساسية<sup>(61)</sup>.

59- وقد وسعت حكومة نيبال نطاق برنامج التأمين الصحي ليشمل 563 مستوى محلياً في 58 مقاطعة. وبموجب سياسة التأمين الصحي الوطنية لعام 2014، يبلغ عدد الأشخاص المؤمن عليهم 3 142 676 شخصاً، منهم 25,1 في المائة يعانون من الفقر المدقع. ويستمر في جميع أنحاء البلد التوزيع المجاني لـ 70 نوعاً من الأدوية الحيوية من خلال البرنامج الوطني للخدمات الصحية المجانية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع علاجاً طبيياً للأمراض مثل السرطان وأمراض القلب وأمراض الكلى والشلل الرعاش والزهايمر وإصابة العمود الفقري وما إلى ذلك في إطار برنامج العلاج الطبي للمواطنين الفقراء. وفي إطار هذا البرنامج، تقدم حكومة نيبال مبلغ 100 000 روبية لكل شخص كدعم مالي للعلاج. وتوفر حكومة نيبال تأميناً صحياً مجانياً تبلغ قيمته 100 000 روبية للمواطنين المسنين. ويجري توفير الأدوية اللازمة للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

60- وقد اعتمدت حكومة نيبال تدخلات في جانب الطلب لتشجيع النساء على ولادة الأطفال في المراكز الصحية. ووفر برنامج تحفيز الأمومة لعام 2005 حوافز النقل للنساء لتشجيع الولادة في المراكز الصحية<sup>(62)</sup>. وتلتزم نيبال بتحقيق 70 في المائة من جميع الولادات على يد قابلات ماهرات وفي مؤسسات لتحقيق هذا الهدف من أهداف التنمية المستدامة في عام 2030.

61- وانخفض معدل وفيات المواليد إلى 21 لكل 1 000 مولود حي، وانخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى 39 لكل 1 000 مولود حي. وانخفض معدل الوفيات النفاسية إلى 239 لكل 100 000 مولود حي.

### الحق في التعليم<sup>(63)</sup>

62- يكفل الدستور لكل مواطن الحق في الحصول من الدولة على التعليم الأساسي، والتعليم الإلزامي والمجاني حتى المستوى الأساسي، والتعليم المجاني حتى المستوى الثانوي. وسيحصل المواطنون ذوو الإعاقة والمواطنون المعوزون على التعليم العالي بالمجان. ويحق للأشخاص ذوي العاهات البصرية والأشخاص الذين يعانون من ضعف في السمع والتكلم الحق في التعليم المجاني عن طريق الكتابة بطريقة برايل ولغة الإشارة على التوالي. ولكل طائفة نيبالية مقيمة في نيبال الحق في الحصول على التعليم بلغته الأم.

63- وينص قانون التعليم المجاني والإلزامي لعام 2018 على المساواة في حصول الجميع على تعليم جيد. ويكفل القانون حصول المواطنين المعوزين اقتصادياً وذوي الإعاقة والدليلت على التعليم العالي بالمجان. ويحق لأطفال الشهداء، الذين ضحوا بأرواحهم في عملية الحراك الشعبي، والصراع المسلح، والثورة؛ وأطفال الأشخاص المختفين وضحايا النزاع والجرحى والمعاقين الحصول على فرصة خاصة للتعليم. وقد اعتمدت حكومة نيبال سياسات وإجراءات<sup>(64)</sup> وأطلقت برامج مختلفة للتطوير الشامل لقطاع التعليم<sup>(65)</sup>. والمستويات المحلية مسؤولة أيضاً عن ضمان تسجيل كل طفل من سن 4 سنوات إلى 13 سنة وتلقيه التعليم المجاني في المدارس العامة. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم توفير ما لا يقل عن سنة من تنمية الطفولة المبكرة والتعليم بعد إتمام سن الرابعة.

64- وتبلغ نسبة التحاق الدليلت 19,55 في المائة في المستوى الأساسي الأدنى، و15,59 في المائة في المستوى الأساسي الأعلى، و12,33 في المائة في المرحلة الثانوية في الصفين 9 و10، و8,75 في المائة في المستوى الثانوي في الصفين 11 و12. ويشكل أطفال الجاناجاتي 33,67 في المائة من المسجلين في المستوى الأساسي الأدنى، و37,59 في المائة في المستوى الأساسي الأعلى، و37,57 في المائة في المستوى الثانوي في الصفين 9 و10، و38,09 في المائة في المستوى الثانوي في الصفين 11 و12.

65- ويمكن للشعوب الأصلية أن تتعلم أطفالها بلغتهم الأم<sup>(66)</sup>. وتُقدّم المنح الدراسية في التعليم العالي. ويقدم مركز التدريب على تنمية المهارات، وقسم مركز النهوض بالصناعات البالغة الصغر والصناعات المنزلية والصناعات الصغيرة، ومركز التعليم التقني والتدريب المهني دورات تدريبية للشعوب الأصلية في مجال تنمية المهارات.

66- وحتى الفترة 2020/2019، تم تشغيل 33 مدرسة خاصة و23 مدرسة متكاملة و380 فصلاً دراسياً لتحسين فرص حصول الأطفال ذوي الإعاقة على التعليم. وتلبي هذه المدارس احتياجات الأطفال الذين يعانون من 10 أنواع من الإعاقة. ونتيجة لذلك، تم تسجيل 46 899 طفلاً من ذوي الإعاقة في المدارس في عام 2019.

67- وفي عام 2017، بلغ معدل الالتحاق في المستوى الابتدائي 97,2 في المائة، وفي المستوى الإعدادي 92,3 في المائة، وفي المستوى الثانوي 43,3 في المائة. وفي العام الدراسي 2019، بلغ معدل الالتحاق بالمدارس 97,1 في المائة في المستوى الابتدائي، و93,8 في المائة في المستوى الإعدادي، و47,6 في المائة في المستوى الثانوي. وفي عام 2017، بلغ معدل التسرب من المستوى الابتدائي 3,6، وفي المستوى الإعدادي 4,4، وفي المستوى الثانوي 3,7. وفي عام 2019، بلغ معدل التسرب من المستوى الابتدائي 3,6، ومن المستوى الإعدادي 3,8، ومن المستوى الثانوي 2,8<sup>(67)</sup>.

68- وعلاوة على ذلك، تم إدخال نظام إدارة النظافة الصحية في فترة الحيض (مرحاض منفصل، وتوزيع مجاني للفوطات الصحية) للحد من معدل تسرب المراهقات إلى أدنى حد. واتخذت حكومات المقاطعات أيضاً تدابير مختلفة للتقليل إلى أدنى حد من معدلات تسرب الفتيات من المدارس<sup>(68)</sup>.

69- وفي السنة المالية 2020/2019، تم تقديم 3,18 بليون روبية في إطار برنامج منح دراسية موجهة لصالح الفقراء إلى 3 288 924 طالب من طائفة الدليلت، والأسر المتضررة من النزاع، وأسرة الشهداء، والمجتمعات المحلية المهمشة للغاية، والمجتمعات المحلية للشعوب الأصلية المهتدة بالانقراض.

أشكال التمييز المتعددة ضد المرأة<sup>(70)</sup>

70- اتخذت حكومة نيبال مُجماً مختلفة لمعالجة الأشكال المتعددة للتمييز ضد المرأة، من بينها تمكين المرأة من خلال التعليم والتوعية والتدريب على تنمية المهارات والعمالة؛ والتدابير الوقائية من خلال التنفيذ الفعال لقوانين مناهضة العنف ومكافحة التمييز، بما في ذلك التدابير الإيجابية؛ وحماية الضحايا؛

71- وتمثل أهداف برنامج الرئيس للنهوض بالمرأة في تمكين النساء المهمشات اجتماعياً واقتصادياً من خلال تنمية مهارات ريادة الأعمال، والمشاريع التجارية، فضلاً عن تيسير الأسواق؛ والقضاء على حالات الاغتصاب والاستغلال الجنسي والاتجار بالنساء والفتيات وجميع أشكال العنف الجنساني من خلال إنفاذ القانون بفعالية. وفي إطار هذا البرنامج، يتم تزويد الحوامل اللاتي يواجهن مضاعفات تتعلق بالأمومة في المناطق النائية من البلد بمرفق نقل جوي للإتيان بهن إلى المرافق الطبية. وقد أنقذت هذه المبادرة حياة 110 نساء ورضع خلال الفترة من كانون الأول/ديسمبر 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2020<sup>(71)</sup>.

72- وقد أنشئت في كل مستوى محلي لجنة قضائية تقوم بتسوية المنازعات أساساً عن طريق الوساطة ثم عن طريق الأحكام القضائية. وتتعلق المنازعات التي تسويها بشكاوى بشأن عدم رعاية كبار السن، وعدم توفير التعليم والغذاء والملابس للأطفال القصر، والمسائل المتعلقة بالعلاقات بين الزوج والزوجة.

73- ويمنح قانون لجنة قوميّات الشعوب الأصلية لعام 2017 للجنة سلطة تلقي الشكاوى ضد أي شخص أو منظمة تنتهك حقوق المجتمع المحلي للشعوب الأصلية وتقديم توصية إلى السلطة المعنية للتحقيق. وبالمثل، يجوز لمكتب الشرطة ولجنة الدليلات الوطنية والمستويات المحلية تلقي الشكاوى بموجب قانون (جريمة وعقوبة) التمييز والنبد القائم على الطبقات الاجتماعية لعام 2011.

المرأة في سوق العمل<sup>(72)</sup>

74- ينص الدستور على حق كل مواطن في العمل. وينص كذلك على التمييز الإيجابي لصالح المرأة في مجال العمالة والضمان الاجتماعي. وبالمثل، ينص قانون الحق في العمل لعام 2018 على منح الأولوية أثناء إطلاق برامج العمل للنساء والدليلات والمعوزين وأسر الشهداء وأسر الأشخاص الذين تعرضوا للاختفاء القسري<sup>(73)</sup>.

75- ويكفل الدستور حق كل عامل في الحصول على أجر مناسب وفي التسهيلات وفي ضمان اجتماعي يقوم على الاشتراكات. ويحظر قانون الحق في العمل لعام 2018 وقانون العمل لعام 2017 جميع أشكال التمييز في الأجور مقابل عمل متساوي القيمة والضمان الاجتماعي على أساس الجنس والأصل الإثني والنسب والدين واللون والطبقة الاجتماعية. وقد زاد قانون العمل إجازة الأمومة من 52 إلى 98 يوماً، منها 60 يوماً مدفوعة بالكامل، و15 يوماً من إجازة رعاية الأمومة المدفوعة بالكامل للزوج.

الممارسات الضارة ضد النساء والفتيات<sup>(74)</sup>

76- وُضعت تدابير تشريعية وسياساتية وبرنامجية ملموسة للقضاء على الممارسات التقليدية والاجتماعية الضارة، مثل زواج الأطفال، والمهر، والسحر، وممارسة شاولبادي (عزل الإناث في الأكواخ أثناء الحيض). ويحظر الدستور تعريض النساء والفتيات للعنف البدني أو العقلي أو الجنسي أو النفسي أو أي شكل آخر من أشكال العنف أو الاستغلال على أساس الدين أو التقاليد أو الممارسات

الاجتماعية أو الثقافية. فالقانون يعاقب على هذا الفعل ويعطي الحق في التعويض للضحايا. ويحظر قانون العقوبات الزواج قبل بلوغ سن العشرين<sup>(75)</sup>. وبالمثل، يحظر قانون العقوبات عقد الزواج بطلب أي نوع من الممتلكات المنقولة أو غير المنقولة أو المهر أو أي ممتلكات من العريس أو العروس<sup>(76)</sup>.

77- ويجرم قانون العقوبات طرد أي امرأة إلى الكوخ (شاوبادي) أثناء الحيض أو الولادة، أو تعريضها لنوع مماثل من التمييز أو النبذ أو لمعاملة لاإنسانية من أي نوع<sup>(77)</sup>. وأطلقت حكومة نيبال حملة تححر من ممارسة شاوبادي لهدم أكواخ تشاو. وخلال الحملة، تم تفكيك أكثر من 8 550 كوخاً من أكواخ شاوبادي في غضون شهرين<sup>(78)</sup>. وتقوم حكومة نيبال بالترويج لحملة الحيض الكريمة بموضوع "حديث الحيض، الكرامة أولاً". وعلاوة على ذلك، تحتفل حكومة نيبال بيوم 8 كانون الأول/ديسمبر باعتباره "يوم الحيض الكريمة" لزيادة الوعي، حيث يتم تشجيع الأفراد والأسر على التعامل مع الحيض بكرامة.

78- ويجرم قانون العقوبات اتهام أي شخص بأنه ساحر، وطرده أي أحد من مكان إقامته باعتباره معاملة مهينة ولا إنسانية<sup>(79)</sup>. وقد سُنَّ قانون منفصل، هو قانون (جريمة وعقوبة) ادعاء السحر لعام 2015، الذي يجرم ادعاء السحر ويضمن تعويض الضحية. وأصدرت حكومة نيبال في 28 أيلول/سبتمبر 2020 مرسوم (تنظيم) الأحماض والمواد الكيميائية الضارة الأخرى، "ومرسوماً لتعديل بعض القوانين النيبالية المتعلقة بقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية لعام 2020 لتنظيم المواد الكيميائية الحمضية وغيرها من المواد الكيميائية الضارة، وزيادة التدابير العقابية بشكل كبير على الاعتداءات بالأحماض. وبالمثل، تهدف الاستراتيجية الوطنية لإنهاء زواج الأطفال لعام 2016 إلى وضع حد لزواج الأطفال بحلول عام 2020.

### العنف الجنساني<sup>(80)</sup>

79- يحظر الدستور العنف البدني أو العقلي أو الجنسي ضد المرأة كما يحظر ممارسة أي شكل آخر من أشكال العنف أو الاستغلال ضدها على أساس الدين أو التقاليد أو الممارسات الاجتماعية أو أي أساس آخر. وعلاوة على ذلك، يكفل الدستور للضحية التعويض والحق في الحصول على المعلومات الخاصة بالتحقيقات والإجراءات المتعلقة بالقضية كما يكفل إعادة التأهيل الاجتماعي.

80- وجرى في عام 2015 تعديل قانون (جريمة وعقوبة) العنف المنزلي لعام 2009. ووسَّع القانون المعدل نطاق تعريف العنف المنزلي ليشمل التعذيب البدني<sup>(81)</sup>، والأذى العقلي<sup>(82)</sup>، وجميع أشكال العنف الجنسي، بما في ذلك العنف الجنسي بين الشركاء وخارج الزواج. ووسَّع القانون أيضاً نطاق التعريف ليشمل التعذيب بسبب العنف المتصل بالمهر بوصفه عنفاً منزلياً. وفي السنوات المالية 2016/2015، و2017/2016، و2018/2017، بلغ عدد قضايا العنف المنزلي المرفوعة أمام المحاكم المختلفة 558 و925 و1 113 قضية، وتم الفصل في 319 و481 و592 قضية على التوالي<sup>(83)</sup>.

81- وينص قانون (مراقبة) التحرش الجنسي في مكان العمل لعام 2014 على تدابير لمراقبة التحرش الجنسي والمعاقبة عليه في أماكن العمل الرسمية وغير الرسمية على حد سواء<sup>(84)</sup>. ويجرم قانون العقوبات التحرش الجنسي بعقوبة تصل إلى السجن لمدة ثلاث سنوات وغرامة قدرها ثلاثون ألف روبية<sup>(85)</sup>. ويكفل قانون حماية ضحايا الجريمة لعام 2018 حماية ضحايا التحرش الجنسي.

82- وقد قامت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة بتشغيل خط هاتفي للمساعدة على مدار الساعة اسمه "خبر قره 1145" (دعونا نبلغ 1145)، وهو خط مساعدة خاص بالعنف الجنساني يقدم خدمات متكاملة من منصة واحدة تشمل المأوى والخدمات النفسية والخدمات المتعلقة بالأطفال والمساعدة القانونية<sup>(86)</sup>.



83- وقد أنشأ (تشغيل) صندوق منع العنف ضد المرأة لعام 2012، و(تشغيل) تنظيم صندوق أمن المرأة العازبة لعام 2013 صناديق لتقديم إغاثة فورية لضحايا العنف ضد المرأة وتوفير التعليم والتدريب والإنقاذ والإغاثة والعلاج للنساء العازبات.

#### العنف الجنساني في حالة الطوارئ<sup>(87)</sup>

84- اعتمدت مجموعة من الصكوك الوطنية القانونية والسياسية لحماية الفئات الضعيفة، بما فيها النساء والأطفال والذليلات والفئات والجماعات المهمشة، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن خلال حالات الطوارئ، ولا سيما من حالات الطوارئ المتصلة بالكوارث<sup>(88)</sup>. وقد أوكل قانون الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها لعام 2018 إلى اللجنة التنفيذية واجب ومسؤولية تنفيذ خطط وبرامج خاصة، وفقاً لمتطلبات حالة الطوارئ لأولئك المعرضين لخطر الكوارث.

85- ولتيسير الوصول إلى السلطات المعنية والمحاكم، هناك 17 مركزاً على مستوى المقاطعات و84 مركزاً على مستوى المجتمع المحلي تعمل لتقديم الخدمات إلى الضحايا والناجين من العنف الجنساني والاعتصاب وغيره من الجرائم الجنسية، و36 مركزاً لخدمة الضحايا المتضررين من العنف المنزلي. وبالمثل، تقوم "مراكز إدارة الأزمات الشاملة" التي تتخذ من المستشفيات مقراً لها بتقديم خدمات صحية متكاملة لضحايا العنف الجنساني والناجين منه في 55 مقاطعة. وتجري لجنة الحقيقة والمصالحة ولجنة التحقيق بشأن الأشخاص المختفين قسراً تحقيقاً في الادعاءات المتعلقة بالعنف الجنساني المرتكبة خلال النزاع المسلح الذي دار في الفترة من عام 1996 إلى عام 2006.

#### بيئة آمنة وسرية للإبلاغ عن حوادث العنف ضد النساء والفتيات<sup>(89)</sup>

86- يحمي الدستور حقوق ضحايا الجريمة. وينص قانون حماية ضحايا الجريمة لعام 2018 على ضمانات ضد الاعتداء أو الضرر أو التخويف أو التهيب أو التهديد من قبل المشتبه به أو المتهم أو الجاني أو أي شخص ذي صلة به أو شاهد المتهم ضد الضحية أو أقربائه أو الأشخاص الذين يعتمدون على الضحية. وينص قانون الإجراءات الجنائية الوطني على أنه يمكن الإبلاغ عن حدوث هذه الجرائم شفوياً أو عن طريق الوسائل الإلكترونية في أقرب مكتب للشرطة. وفي حالة رفض مكتب الشرطة تسجيل التقرير، يجوز تقديم الشكوى مع التقرير إلى مكتب المدعي العام أو مكتب شرطة أعلى درجة. ويجوز للمحكمة أن تصدر الأمر اللازم إلى السلطة المعنية لحماية الشاهد أو الضحية. وقد نص قانون (جريمة وعقوبة) العنف المنزلي لعام 2009 وقانون (مكافحة) الاتجار بالبشر والنقل لعام 2007 على أحكام مماثلة لحماية الضحايا. ويضمن القانون المتعلق بالخصوصية الشخصية لعام 2018 الحق في الخصوصية في المسائل المتعلقة بالجسد والإقامة والممتلكات والوثائق والبيانات والمراسلات وشخصية كل شخص، وإدارة حماية المعلومات الشخصية واستخدامها الآمن في أي هيئة أو مؤسسة عامة، ومنع التعدي على خصوصية أي شخص.

87- وتنص المبادئ التوجيهية الإجرائية لحماية خصوصية الأطراف في إجراءات الأنواع الخاصة من القضايا لعام 2007 على الحفاظ على السرية، بما في ذلك الأسماء الرمزية للضحايا، والجلسات السرية للقضايا التي تشمل نساء مثل الاعتصاب والإجهاض والاعتداء الجنسي والاتجار بالبشر وسفاح المحارم والعنف ضد المرأة. وتتطلب المبادئ التوجيهية أيضاً إجراءً وقائياً مماثلاً في القضايا الجنائية التي يكون الأطفال أطراف فيها والتي يبيت فيها قاضٍ للأحداث؛ والقضايا المتعلقة بالأشخاص المتأثرين أو المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويحظر قانون (مكافحة) الاتجار بالبشر والنقل لعام 2007 نشر معلومات سرية عن الضحية<sup>(90)</sup>.

الاغتصاب<sup>(91)</sup>

- 88- جرى إصلاح قانون مكافحة الاغتصاب بتعريف أوسع للجريمة يشمل الاغتصاب الزوجي أيضاً<sup>(92)</sup>. وكل من يرتكب الاغتصاب يعاقب بالسجن والغرامة حسب عمر الضحية وحالتها البدنية.
- 89- وقد رفع قانون العقوبات مدة التقادم بالنسبة لتقديم أول تقرير للمعلومات المتعلقة بالاغتصاب من 35 يوماً إلى سنة واحدة<sup>(93)</sup>. والعقوبة القصوى لجريمة الاغتصاب هي السجن لمدة تتراوح بين ستة عشر إلى عشرين عاماً عندما تكون الضحية دون سن العاشرة<sup>(94)</sup>. وضمن التعويض أيضاً لضحايا الاغتصاب. وفي حالة الاغتصاب مع القتل، يتعرض مرتكب الجريمة للسجن مدى الحياة<sup>(95)</sup>.

المساواة بين الرجل والمرأة<sup>(96)</sup>

- 90- يكفل الدستور مشاركة المرأة في جميع هيئات الدولة على أساس الإدماج النسبي. ويُنتخب الرئيس ونائب الرئيس، ورئيس ونائب رئيس مجلس النواب، ورئيس ونائب رئيس الجمعية الوطنية، ورؤساء ونواب رؤساء البلديات، ورؤساء ونواب رؤساء المستويات المحلية بحيث يتأتى تمثيل الجنسين أو الطوائف المختلفة. وقد تم الوفاء تماماً بعبءة 33 في المائة على الأقل من النساء في البرلمان الاتحادي ومجالس المقاطعات التي ينص عليها الدستور. ويقضي الدستور بتعيين أعضاء مكاتب الهيئات الدستورية وفقاً لمبدأ الشمول.
- 91- ونتيجة لسياسة الإدماج التي اعتمدها الدولة، هناك تسع لجان ترأسها نساء من أصل ست عشرة لجنة برلمانية في البرلمان الاتحادي. ويضم مجلس النواب بالبرلمان الاتحادي 32,73 في المائة من النساء؛ وتضم الجمعية الوطنية 37,29 في المائة من النساء؛ وتضم الجمعية الإقليمية 34,36 في المائة من النساء؛ وتشكل النساء 47,6 في المائة من مجموع رؤساء ونواب رؤساء البلديات ورؤساء ونواب رؤساء المستويات المحلية. ويتألف أعضاء المستوى المحلي من 40,59 في المائة من النساء. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت مكاتب تنمية المرأة في جميع المستويات المحلية الـ 753 التي تشارك في تنفيذ برنامج تنمية المرأة.
- 92- وتستهدف حكومة نيبال زيادة المساواة في الأجور للعمل المتساوي القيمة بين الرجل والمرأة من نسبة 0,62 في عام 2015 إلى 0,92 في عام 2030؛ ونسبة مشاركة النساء في القوى العاملة من 0,93 في عام 2015 إلى 1,0 في عام 2030. ويكفل الدستور مشاركة المرأة في جميع هيئات الدولة على أساس مبدأ الإدماج النسبي. وتهدف الخطة الخمسة عشرة إلى زيادة مشاركة المرأة في جميع المستويات والهيكل وعملية التنمية إلى حدود 50 في المائة تدريجياً.
- 93- وينص قانون الخدمة المدنية لعام 1991 على تخصيص 33 في المائة للمرشحات من أصل 45 في المائة من مجموع الوظائف الشاغرة التي يتعين ملؤها من خلال المنافسة المفتوحة. وهذا الحكم ينطبق على جميع أنواع الخدمات المدنية العامة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زاد تمثيل المرأة في الخدمة المدنية زيادة كبيرة من 15,3 في المائة إلى 25,8 في المائة، ولا يزال هذا المسار في تزايد. ويبلغ مجموع النسبة المتوية للنساء الملمات في المدارس 39 في المائة<sup>(97)</sup>. ويتعين على الجيش النيبالي والشرطة النيبالية وقوات الشرطة المسلحة أيضاً تخصيص حصة 20 في المائة للنساء.
- 94- وتعد وزارة شؤون المرأة والطفل والمواطنين المسنين سياسة وطنية شاملة للمساواة بين الجنسين توجد في مرحلة الإقرار النهائي.

## حاء- الأطفال

### التعريف والمبادئ العامة والحماية<sup>(98)</sup>

95- يُعرّف القانون المتعلق بالأطفال لعام 2018 "الأطفال" بأنهم أشخاص لم يكملوا سن الثامنة عشرة. وهذا التعريف مطابق لتعريف الأطفال في قانون العقوبات، وقانون (حظر ومعاقبة) عمل الأطفال لعام 2000، وقانون العمل لعام 2017.

96- ويكفل القانون المتعلق بالأطفال لعام 2018 جميع ركائز حقوق الطفل، بما في ذلك الحق في الحماية والحق في البقاء والحق في النمو والحق في المشاركة<sup>(99)</sup>. وينص القانون كذلك على أن لكل طفل الحق في الحماية من أي نوع من أنواع العنف البدني أو العقلي والتعذيب والكرهية والمعاملة اللاإنسانية وسوء المعاملة القائمة على النوع الاجتماعي أو النبذ والتحرش والاستغلال الجنسيين. وينص القانون أيضاً على أن المصلحة العليا للطفل يجب أن تكون ذات أولوية ويحدد مسؤوليات الأسرة والأوصياء والدولة وقطاع وسائط الإعلام تجاه الأطفال.

97- وينص القانون أيضاً على إنشاء مجلس وطني متعدد أصحاب المصلحة لحقوق الطفل برئاسة وزير المرأة والطفل والمواطنين المسنين. والمجلس ممثل بمختلف الوكالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الطفل، وحماية الطفل، ورعاية الطفل، وقضاء الأحداث. ويقدم المجلس لحكومة نيبال توصيات بشأن السياسات والبرامج التي ستعتمدها كما يقوم برصد وتقييم ومراجعة البرامج التي تضطلع بها بشأن بالطفل.

98- ويحظر قانون (حظر وتنظيم) عمل الأطفال لعام 2000 إشراك أي طفل دون سن 14 عاماً في العمل. وتنطبق أحكام هذا القانون على القطاعات غير الرسمية أيضاً. وقد اعتمدت حكومة نيبال الخطة الوطنية العشرية الرئيسية لمكافحة عمل الأطفال (2018-2028) التي تهدف إلى القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول عام 2022 وجميع أشكال عمل الأطفال بحلول عام 2025.

99- وتقوم منظمات المجتمع المدني بتشغيل خطي المساعدة الهاتفية 1098 و 104 في 12 مقاطعة بتوجيه من وزارة شؤون المرأة والطفل والمواطنين المسنين وبتنسيق وتعاون من مجلس حقوق الطفل لإنقاذ الأطفال المعرضين للخطر وتوفير الإغاثة والحماية والمشورة النفسية-الاجتماعية والخدمات القانونية والعلاج الصحي ولم الشمل الأسري للأطفال الذين يتم إنقاذهم. واستناداً إلى "المبادئ التوجيهية لإنقاذ أطفال الشوارع وحمايتهم وإدارتهم"، نُفذ برنامج يؤدي إلى خلو وادي كاتماندو من أطفال الشوارع. وخلال الفترة من 2017 إلى 2019، تم إنقاذ 7 806 أطفال من حالة الضعف، كما تم إنقاذ وإعادة تأهيل 1 011 طفلاً من أطفال الشوارع في وادي كاتماندو وحده<sup>(100)</sup>. وكاتماندو في الوقت الحالي خالية من أطفال شوارع.

### طاء- الأشخاص ذوي الإعاقة<sup>(101)</sup>

100- أجرت حكومة نيبال تعداداً في عام 2011 تضمن بيانات مفصلة مصنفة عن الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي عام 2021، ستجري حكومة نيبال تعداداً عشرياً في جميع أنحاء البلد لتوليد بيانات مصنفة عن الأشخاص ذوي الإعاقة.

101- ويزيل القانون المتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2017 الحواجز والممارسات التمييزية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة. وتكفل لائحة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2020 الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن طريق التخلص من التمييز ضد

الأشخاص ذوي الإعاقة وضمأن بيئة تمكنهم من كسب العيش بطريقة محترمة تعتمد على الذات عن طريق تمكينهم وضمأن مشاركتهم في عملية صنع السياسات والتنمية.

## ياء- الأقليات<sup>(102)</sup>

102- يعرف الدستور الأقليات بأنها مجموعات إثنية ولغوية ودينية يقل عدد سكانها عن النسبة المئوية التي يحددها القانون الاتحادي، وتشمل فئات لها خصائصها الإثنية أو الدينية أو اللغوية المتميزة، وتطلّعها إلى حماية هذه السمات وتخضع للتمييز والاضطهاد. وعملاً بمرسوم انتخابات الجمعية الوطنية الاتحادية لعام 2017، نشرت حكومة نيبال، لغرض الانتخابات، إخطاراً في الجريدة الرسمية في 22 كانون الثاني/يناير 2018، حيث سجلت 98 مجموعة إثنية أو طبقة اجتماعية كأقليات على أساس عدد السكان الذين يقل عددهم عن 0,5 في المائة من مجموع السكان<sup>(103)</sup>. وتؤمن حكومة نيبال بالنهج التشاركي في كل عملية من عمليات التنمية، وتضمن إجراء حوار شامل مع أصحاب المصلحة والمجتمع المدني، بما في ذلك الأقليات النيبالية.

## كاف- العمالة الأجنبية والعمال المهاجرون<sup>(104)</sup>

103- تتخذ حكومة نيبال تدابير لجعل هجرة اليد العاملة آمنة ومأمونة ويمكن التنبؤ بها وكريمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبرمت حكومة نيبال مذكرات تفاهم/اتفاقات مع عدد من بلدان المقصد، بما في ذلك ماليزيا واليابان والإمارات العربية المتحدة وموريشيوس وإسرائيل والأردن من أجل حماية العمال النيباليين من مختلف أنواع الضعف<sup>(105)</sup>. وتضطلع حكومة نيبال حالياً بمشروع للهجرة الآمنة في 39 مقاطعة لتوفير المعلومات والمشورة، والمساعدة القانونية، والتدريب على تنمية المهارات، والمشورة النفسية، ومحو الأمية المالية لهؤلاء العمال.

104- وتتعاون حكومة نيبال مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والعالمية لحماية حقوق العمال النيباليين في الخارج. وساهمت نيبال بنشاط في عملية الاتفاق العالمي للهجرة وترأس حالياً عملية كولومبو، ولا تزال نشطة في حوار أبو ظبي على الصعيد الإقليمي. وتولت نيبال رئاسة عملية كولومبو، وهي منتدى استشاري يضم 12 دولة آسيوية بشأن إدارة الهجرة وتنقل اليد العاملة إلى وجهاتها الخارجية اعتباراً من عام 2017. واستضافت حكومة نيبال، في عام 2018، اجتماعاً تشاورياً لعملية كولومبو دام يومين في كاتماندو تحت شعار "الهجرة الآمنة والنظامية والمدارة: ربح للجميع"، واعتمدت إعلان كاتماندو في شكل بيان مشترك لعملية كولومبو لتقديمه إلى عملية الاتفاق العالمي للهجرة. وتتعاون حكومة نيبال مع المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وعلاوة على ذلك، تقوم منظمات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والعالمية بإذكاء الوعي من خلال إعلانات الخدمة العامة، والإعلانات الموسيقية، والمقاطع الصوتية والفيديوية المتعلقة بالهجرة الآمنة.

105- واستضافت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المؤتمر الدولي لحماية حقوق العمال المهاجرين في نوفمبر 2019. وقد جاء المؤتمر بإعلان كاتماندو وخطة عمله لعام 2019 بشأن حقوق العمال المهاجرين، مع تعهدات من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشراكة وتعاون واسع النطاق لتحقيق هذه الغاية.

لام- اللاجئين<sup>(106)</sup>

106- ليست نيبال طرفاً في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1967. ومع ذلك، فقد وفرت على مدى عقود المأوى لعدة آلاف من اللاجئين التبتيين البوتانيين لأسباب إنسانية. ويتضمن قانون تسليم المجرمين لعام 2014 مبدأ عدم الإعادة القسرية وينص على أنه لا يجوز تسليم أي شخص إلى الدولة التي تطلبه إذا كان سيتعرض للتعذيب أو لعقوبة الإعدام. وينطبق نفس المبدأ أيضاً على اللاجئين.

ميم- إعادة البناء بعد الزلزال<sup>(107)</sup>

107- لإعادة بناء المباني/المنازل العامة والخاصة التي تضررت خلال الزلزال المدمر الذي وقع في 25 نيسان/أبريل 2015، صدر قانون يتعلق بإعادة بناء الهياكل المتضررة من الزلزال في عام 2015. وقد أنشئت الهيئة الوطنية للتعمير للاضطلاع بالمهمة التي ينص عليها القانون. ومن بين 791 334 أسرة معيشية خاصة، تلقت 784 535 أسرة الدفعة الأولى من المنح المخصصة لإعادة بناء مساكنها المدمرة وتلقت 657 457 أسرة الدفع الثانية و6 03 551 أسرة الدفعة الثالثة. وبالمثل، أعيد بناء 6 058 مبنى مدرسياً، و10 مبانٍ للجامعات/الكليات، و698 مؤسسة صحية، و1 262 مبنى حكومياً ومبنى لقوات الأمن، و453 مبنى من مباني التراث الأثري والثقافي.

108- وضمن إعطاء الأولوية لتلبية احتياجات أفراد المجتمعات المحلية الضعيفة، بما في ذلك الداليت، أثناء توزيع برنامج إغاثة ضحايا الزلازل. وقد تلقت حكومة نيبال دعماً دولياً لإعادة بناء الهياكل الأساسية التي دمرها الزلزال.

109- وشكلت الشرطة النيبالية فرقة عمل رفيعة المستوى للتحقيق في الجريمة بهدف منع ومكافحة الاتجار بالنساء والفتيات وهجرتهن غير الشرعية نتيجة التشريد وفقدان سبل العيش. وأنشئت مراكز تفتيش أمنية في عشر نقاط حرجة وعشرين موقعاً حدودياً لإجراء عمليات يقظة ومراقبة أمنية مكثفة من أجل منع الاتجار بالنساء والفتيات.

نون- إذكاء الوعي<sup>(108)</sup>

110- شنت المستويات الثلاثة للهياكل الاتحادية والمجتمع المدني ومنظمات المجتمع المدني حملات توعية مكثفة. وتم تكثيف محاولات الإقناع من أجل إجراء تغييرات في مواقف الناس وممارسات المجتمع من خلال التواصل بشأن تغيير السلوك؛ وتجريم جميع أشكال الممارسات التقليدية الضارة ضد النساء والفتيات؛ وإطلاق حملات توعية ضد الممارسات الضارة مثل الشاوبادي وزواج الأطفال ونظام المهر وادعاءات ممارسة السحر؛ وتعزيز فرص حصول المرأة على الرعاية الصحية والتعليم والعمل والضمان الاجتماعي باعتبارها أجزاء من النهج المتعدد الجوانب لمعالجة القضايا المتعلقة بالنساء والفتيات. وتقوم وزارات التنمية الاجتماعية في حكومات المقاطعات ووحدات التنمية الاجتماعية على المستويات المحلية بتنفيذ برامج تمكين المراهقات حتى يتأتى تقريبها من الناس. ويجري تنفيذ برامج توعية مختلفة لإنهاء زواج الأطفال وحماية الفتيات من العنف<sup>(109)</sup>.

## سين - الحق في التنمية

### تنفيذ أهداف التنمية المستدامة<sup>(110)</sup>

111- عمّمت حكومة نيبال أهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية ونفذتها من خلال برامج طويلة وقصيرة الأجل. ويجري الآن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي. وقد تمت مواءمة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع الخطط الوطنية، وتخريج نيبال من وضع أقل البلدان نمواً، وتحقيق التطلع الوطني إلى "نيبال مزدهرة، نيباليون سعداء". وتم تشكيل لجنة توجيهية رفيعة المستوى معنية بأهداف التنمية المستدامة برئاسة رئيس الوزراء ولجنة للتنفيذ والرصد برئاسة نائب رئيس لجنة التخطيط الوطنية.

112- وتمكنت نيبال من تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع بلغ في المتوسط حوالي 7 في المائة في السنوات القليلة الماضية. وخلال الفترة 2015-2019، أحرزت نيبال تقدماً كبيراً في الحد من الفقر بنسبة 1,1 في المائة كل عام، وأدخلت كذلك تحسينات بزيادة دخل الفرد. ولم يُلاحظ سوى تقدم متواضع في المؤشرات المتصلة بالجوع والتغذية والأمن الغذائي. وقد أُحرز تقدم كبير في بعض المؤشرات المتصلة بالصحة، في حين لا تزال هناك تحديات في تحقيق الأهداف المتعلقة بوفيات الأمهات والأطفال. وتظهر المؤشرات المتعلقة بالتعليم تقدماً جيداً. وتسجل الأهداف المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والطاقة والتنمية الاقتصادية والبنية التحتية هي أيضاً تقدماً كبيراً مع تحقيق إنجاز متميز في مجال الصرف الصحي الأساسي والحصول على الكهرباء<sup>(111)</sup>.

### تغير المناخ والبيئة<sup>(112)</sup>

113- يكفل الدستور لكل مواطن الحق في العيش في بيئة نظيفة وصحية. وعلاوة على ذلك، يُقدم تعويض للضحية عن أي ضرر ناجم عن التلوث أو التدهور البيئي. ويُوجّه الدستور الدولة إلى اتباع سياسة الإنذار المبكر والتأهب والإنقاذ والإغاثة وإعادة التأهيل من أجل التخفيف من مخاطر الكوارث الطبيعية. وبناءً على ذلك، اتخذت حكومة نيبال تدابير قانونية<sup>(113)</sup> ومؤسسية.

114- ويُشترط الامتثال للاختبار البيئي الأولي ولتقييم الأثر البيئي قبل بدء أي مشروع، ويعاقب القانون من لا يفعل. ونيبال ملتزمة التزاماً قوياً بتنفيذ اتفاق باريس المتعلق بالمناخ. وفي خضم القيود على الموارد والتكنولوجيا، تنفذ نيبال مشاريع للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه بأفضل ما لديها من قدرات.

115- ويُمكن قانون إدارة الكوارث لعام 2018 المستوى المحلي من القيام بالأنشطة المتعلقة بإدارة الكوارث. وإدارة الكوارث مدرجة أيضاً في السلطات المترامنة للمستوى الاتحادي ومستوى المقاطعات والمستوى المحلي. وتنفذ حكومة نيبال إطار سينداي (2015-2030)، وخطة عمل أديس أبابا من خلال السياسات والبرامج والاستراتيجيات الوطنية.

## ثالثاً - الإنجازات والفرص والتحديات

### ألف - الإنجازات

#### حقوق الإنسان حقوق أساسية

116- تؤمن نيبال بعالمية حقوق الإنسان وتعتبر أن جميع حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة ومتراطة ومتشابكة ويُعزز بعضها بعضاً. وقد اعتمدت نيبال معظم المعايير والقيم الدولية لحقوق الإنسان

بوصفها حقوقاً أساسية. وسن البرلمان الاتحادي وعدل تشريعات مختلفة لإعمال هذه الحقوق. وتنفذ نيبال أهداف التنمية المستدامة بوصفها عنصراً هاماً من عناصر تهيئة الظروف المواتية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتولي نيبال أهمية كبيرة لتلبية احتياجات الشعب المشروعة لكفالة كرامة الفرد وأمنه الشامل. والحق في الحياة هو أهم جميع الحقوق. وهو شرط أساسي للتمتع بجميع الحقوق والحريات الأخرى التي تنص عليها القوانين الوطنية والصكوك الدولية. وقد تم تصميم وتنفيذ خطط وبرامج وطنية لتلبية احتياجات الناس من خلال مواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة.

### تنفيذ المبادئ التوجيهية وسياسات الدولة

117- إن المبادئ التوجيهية، وإن كانت لا تخضع للملاحقة القضائية، هي المبادئ التوجيهية لحكم الدولة التي تنفذ تدريجياً من خلال تعبئة الموارد. ويتوخى الدستور جعل نيبال أمة مزدهرة بتعزيز حقوق الإنسان الأساسية وحمايتها. ويوجد حكم يتعلق بالإبلاغ عن تنفيذ المبادئ والسياسات التوجيهية ورصده. وتقوم لجنة برلمانية مستقلة برصد وتقييم ما إذا كانت المبادئ والسياسات التوجيهية قد نُفذت تدريجياً. وتقدم حكومة نيبال تقريراً سنوياً إلى البرلمان تبين فيه الخطوات التي أُخذت والإنجازات التي تحققت لهذا الغرض.

### الإدماج

118- لما كان الدستور يطمح إلى بناء مجتمع قائم على المساواة يستند إلى المبادئ النسبية الشاملة والتشاركية، فإن تقدماً كبيراً قد أُحرز لضمان مشاركة النساء، وقوميات الشعوب الأصلية، والبلديات، والمادهميسي، والثارو، والأشخاص ذوي الإعاقة المدعومين بتدابير إيجابية ذُكرت تفاصيلها في الفقرات 91 إلى 94.

### باء- الفرص

119- تقف نيبال حالياً في أفضل وضع مؤات لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقد وضعنا الأسس الدستورية والقانونية والسياسية والمؤسسية اللازمة لتحقيق هذه الغاية. وقد أُدمجت حقوق الإنسان في النظام الوطني للحكم والتخطيط الاقتصادي. وهناك وعي والتزام وطنيان لم يسبق لهما مثيل بالوفاء بالالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان. وقد حدث تحسن ملحوظ في إعمال شعبنا لحقوق الإنسان على وجه الإجمال. وبناءً على الإنجازات التي تحققت حتى الآن، يوجد البلد حالياً في طريق إرساء أساس اقتصادي سليم للحفاظ على تمتع شعبنا بجميع حقوق الإنسان. وتُكْمَل جميع المستويات الثلاثة من الحكومة من خلال سياساتها وبرامجها وتوظيف وتعزيز قاعدة التمتع بحقوق الإنسان.

### جيم- التحديات

120- ظل نقص التنمية والفقر تحدياً رئيسياً له أثر تقييدي على تمتع الجميع تمتعاً كاملاً بحقوق الإنسان. وتواجه نيبال، بوصفها بلداً غير ساحلي من أقل البلدان نمواً، تحدياتها الخاصة التي هي مصممة على التصدي لها.

121- وتظل نيبال ملتزمة بالتصدي لبقايا التمييز القائم على أساس الطبقة الاجتماعية والجنس. وما فتئت حكومة نيبال تتخذ نهجاً متعدد الجوانب مثل التدابير الوقائية والحمائية والترويجية والتدابير المتصلة بالتمكين للقضاء على هذه الممارسات.

122- وقد شرعت نيبال في نظام جديد للحكم في ظل نظام اتحادي. ويستغرق الأمر وقتاً للتكيف بالكامل وتسوية جميع المسائل المتعلقة بالكفاءة والسلطة وتوليد الموارد. وقد يستغرق تعزيز القاعدة المؤسسية لهذه الهياكل وتحقيق الإمكانات الكاملة للتبعية، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان، وقتاً طويلاً، إلا أن ذلك يشكل مساراً واعداً للمستقبل. وتمثل الحاجة الراهنة في بناء المؤسسات وتعزيزها على جميع مستويات النظام الاتحادي. ومن أجل ذلك، نحتاج إلى بناء القدرات والمهارات والمعارف والموارد.

123- وقد طرحت جائحة "كوفيد-19" تحدياً هائلاً لتحقيق أهداف حكومة نيبال المدرجة في مختلف الخطط والبرامج ذات الصلة بحقوق الإنسان. ونفذت حكومة نيبال تدابير وقائية وعلاجية ودوائية لمكافحة الفيروس ومنعه من الانتشار<sup>(114)</sup>. وقد ساعدت تدابير الإغلاق المؤقتة على النطاق الوطني على احتواء الفيروس بشكل كبير. غير أن أثره على الاقتصاد كان كبيراً، لا سيما في أوساط العاملين بأجر والقطاع غير الرسمي والسياحة وقطاع الخدمات. وتسببت أيضاً في عبء ثقيل على نظام الرعاية الصحية القائم وعطلت الروابط الخلفية والأمامية للاقتصاد الوطني.

### Notes

- <sup>1</sup> Article 16 to 46 of the Constitution of Nepal provides the right to live with dignity, right to freedom, right to equality, right to communication, rights relating to justice, right of victim of crime, right against torture, right against preventive detention, right against untouchability and discrimination, right relating to property, right to freedom of religion, right to information, right to privacy, right against exploitation, right to clean environment, right relating to education, right to language and culture, right to employment, right to labour, right relating to health, right relating to food, right to housing, rights of women, rights of child, rights of Dalit, rights of senior citizens, right to social justice, right to social security, rights of consumer, right against exile, and right to constitutional remedy.
- <sup>2</sup> Environment Protection Act, 2019; Consumer Protection Act, 2018; Safe Motherhood and Reproductive Health Rights Act, 2018; Victims Protection Act, 2018; Act Relating to Children, 2018; Public Health Service Act, 2018; Right to Housing Act, 2018; Act Relating to Personal Privacy, 2018; Right to Employment Act, 2018; Social Security Act, 2018; Right to Food and Food Sovereignty Act, 2018; Compulsory and Free Education Act, 2018; Caste based Discrimination and Untouchability (Offence and Punishment) (First Amendment) Act, 2018; Land (Eighth Amendment) Act, 2018; Act Relating to Rights of Person With Disabilities, 2017; Immunization Act, 2016; Labour Act, 2017 are the major legislations that are directly related with protection and promotion of human rights. Similarly, National Civil Code, 2017; National Civil Procedure Code, 2017; National Penal Code, 2017; Criminal Offences (Sentencing and Execution) Act, 2017; National Criminal Procedure Code, 2017; National Assembly Election Act, 2017; House of Representative Election Act, 2017; Provincial Assembly Election Act, 2017; Local Level Election Act, 2017; Voters List Act, 2017; Indigenous Nationalities Commission Act, 2017; National Women Commission Act, 2017; Tharu Commission Act, 2017; Muslim Commission Act, 2017; Contribution Based Social Security Act, 2017; President and Vice-President Election Act, 2017; Local Government Operation Act, 2017; Act Relating to Political Parties, 2016; Administration of Justice Act, 2016 have been enacted. In addition, eighty new Acts and forty-five amendment Acts have been enacted. Necessary subordinate legislations have also been adopted for the operation of the above Acts.
- <sup>3</sup> Under the First Past the Post Electoral System, 165 members of the House of Representatives, and 330 members of Provincial Assembly; and for Proportional Representation Electoral System, 110 members of the House of Representatives and 220 members of the Provincial Assembly were elected. The Proportional Electoral System makes it mandatory for each political party to elect women in at least one-third of the seats of the Federal Parliament members. In National Assembly it is mandatory to elect at least three women, one *Dalit* and one from persons from disabilities or minorities from each Province. Out of 59 members 56 members that are to be elected by the Electoral College should consist of 21 women, 7 persons with disability or minorities. The remaining 3 members, including at least one woman are appointed by the President on the recommendation of the GoN.



- 4 The objectives of the chapter on Human Rights of the Fifteenth Periodic Plan are: to protect and promote human rights in accordance with the national and international commitments; to ensure the rights of marginalized, down trodden, gender minorities, person with disabilities and backward area, class and community; to respect, protect, promote and ensure realization of human rights and to expand human rights friendly governance system and to strengthen the promotion of human rights.
- 5 Recommendation 122.21.
- 6 Fifth National Human Rights Action Plan (2020-2025) aims to implement the fundamental rights enshrined in the Constitution, the legislations enacted for the implementation of the fundamental rights, rights enumerated in the international instruments to which Nepal is a party, recommendation of the UPR, treaty bodies, NHRC and decision of the Supreme Court. In addition, the activities that could not be implemented in Fourth National Human Rights Action Plan have been included in the Fifth National Human Rights Action Plan. It covers the areas: Education, Health, Right to Food, Housing, Labour and Employment, Child Rights and Juvenile Justice, Social Justice, Drinking Water and Sanitation, Protection, Empowerment and Development of Targeted Group, Environment and Sustainable Development, Cultural Rights, Legal Reform and Judicial Administration, Reform of Custody and Prison, Transitional Justice, Implementation of Recommendation of National and International Agencies, Human Rights Education, Institutional Reform.
- 7 Strategic Policy against Child Marriage, 2016; National Occupational Safety and Health Policy, 2019; National Health Policy, 2019; National Youth Policy, 2016; National Education Policy, 2019; 10 Years National Master Plan against Child Labour (2018-2028).
- 8 Recommendations 123.1., 123.2. and 123.21.
- 9 Recommendation 123.12.
- 10 Recommendations 121.15. and 122.31.
- 11 Recommendation 122.26.
- 12 As of 11 October 2020, 1 US\$ is equivalent to Rs 116. 72.
- 13 The World Bank Group, Asian Development Bank, European Union, International Fund for Agricultural Development, the Government of United Kingdom, United States Agency for International Development, the Government of China, the Government of India, the Government of Japan, the Government of Federal Republic of Germany, the Government of Switzerland are some of the major multilateral and bilateral development partners with whom the GoN has been working together in close partnership.
- 14 Recommendations 121.10., 121.11 and 121.12.
- 15 Most of the recommendations of the NHRC are related to violation of human rights during conflict period, for which, separate transitional justice mechanisms have been established. The GoN has provided Rs 8,957,895 as a relief, on receiving 147 recommendations from the NHRC from May 2016 till date. Remaining few recommendations are awaiting the amendment of the NHRC Act.
- 16 The Ministry of Women, Children and Senior Citizen , Ministry of Education, Science and Technology, Ministry of Health and Population, Ministry of Labour, Employment and Social Security, Ministry of Forests and Environment, Ministry of Defense, Ministry of Home Affairs, Ministry of Law, Justice and Parliamentary Affairs, Ministry of Energy, Water Resources and Irrigation, Ministry of Agriculture and Livestock Development, Ministry of Water Supply, Ministry of Urban Development, Ministry of Industry, Commerce and Supplies, Ministry of Finance, Ministry of Land Management, Cooperatives and Poverty Alleviation.
- 17 Recommendation 122.25.
- 18 Recommendations 121.28., 122.4., 122.5., 122.53., 122.61., 122.62, 122.63., 122.64., 122.65. and 123.28.
- 19 The victims of the conflict, particularly family members of every deceased and disappeared person were provided amount of Rs. 1,000,000 as interim relief by the GoN. The GoN has provided Rs 14,038,187,400 to the family of 14,368 deceased, Rs 1,219,981,600 to the family of 1,228 disappeared persons, Rs 4,352,500 to 738 orphaned children, Rs 28,750,000 to the family of 5,611 abducted persons, and Rs 1,011,861,004.66 to 103,771 displaced family.
- 20 Pursuant to Sub-section (3) of Section 3 of the TRC Act, the GoN formed a Recommendation Committee, under the chairpersonship of former Chief Justice of the Supreme Court. The members of the Committee included a member of the National Human Rights Commission and three prominent human rights activists. The Committee developed its own procedures to call for applications from interested persons, conducted scrutiny of the applications and documents submitted therewith; publicized the names of candidates and made recommendation of the most suitable candidates for appointment to the vacant positions. On the basis of the said recommendation, GoN appointed the new members of both the Commissions, TRC and CIEDP.

- 21 Recommendations 121.17, 121.18, 121.9, 122.33 122.35, 122.36, 122.39, 122.40., 122.41. and 122.55.
- 22 Sections 160, 161, 166 of the Penal Code.
- 23 Right to have equal treatment from the court or other judicial body, right to equal protection in respect of the services and facilities to be provided by any governmental body, right to equal access to public services, right to make movement and reside within and outside Nepal, right to equal participation in cultural activities, right to marry and choose the bride or bridegroom, right to assemble peacefully and organize, right to select employment and to work, right to have equal salary for an equal value of work, right to have equal access to public places, right to get prompt judicial remedies and appropriate compensation against untouchability and discrimination.
- 24 *Annual Reports of the Office of the Attorney General*, FY 2016/17, 2017/18 and 2018/19.
- 25 Recommendations 121.3., 121.26., 122.54. Section 167, 168, 169 and 170 of the Penal Code criminalize torture, criminalize degrading and inhuman treatment, ensures compensation to the victim of torture and degrading and inhuman treatment and provides statute of limitation respectively.
- 26 Section 167 of the Penal Code provides that no authority who is competent under the law in force to investigate or prosecute any offence, implement law, take any one into control, or hold any one in custody or detention in accordance with law shall subject, or cause to be subjected, any one to physical or mental torture or to cruel, brutal, inhuman or degrading treatment, with the objective of getting information on any matter, extorting confession of any offence, punishing for any act, showing fear, intimidation or coercion, or doing any other act contrary to law, are liable to a sentence of imprisonment for a term not exceeding five years or a fine not exceeding fifty thousand rupees or both the sentences, according to the gravity of the offence. Furthermore, if a public servant commits this offence, he or she is liable to an additional sentence of imprisonment. A reasonable compensation is provided to the victims for the injury or pain caused.
- 27 *Annual Report of Office of the Attorney General*, FY 2015/17, 2016/17, 2017/18 and 2018/19.
- 28 Recommendation 121.4.
- 29 Sub Section (2) of Section 206 of the Penal Code defines enforced disappearance as the arrest, detention or any other form of control of a person by a person or security personnel having authority by law to make arrest, investigation or enforcement of law, followed by a failure to produce such person before the case trying authority within twenty-four hours of the date of such arrest or deprivation of liberty, excluding the time required for journey, or a refusal to allow the concerned person to meet such person, and/or by concealment of information as to where, how and in what condition such person has been so held; the abduction, custody, control or any other form of deprivation of liberty of a person by any person, organization or group, whether organized or not, followed by concealment of information to the concerned person as to the reason for such deprivation and where, how and in what condition such person has been so held. In the case of the principal offender of enforced disappearance may be liable with a sentence of imprisonment for a term not exceeding fifteen years and a fine not exceeding five hundred thousand rupees, having regard to the duration and circumstances of such enforced disappearance.
- 30 *Annual Report of the Supreme Court*, FY 2018/19.
- 31 Recommendations 122.44. and 121.27.
- 32 Article 20 of the Constitution and Section 9 of National Criminal Procedure Code ensured procedural guarantee against arbitrary arrest and detention. No person is arrested without arrest warrant and permission of adjudicating authority. The police personnel/investigating officer may use necessary force only if any person does not surrender and try to evade, escape or avoid arrest or confronts or attempts to confront in any manner. The police or the investigating officer should obtain permission for warrant for arrest from the adjudicating authority before arresting a person committing an offence. However, on a reasonable ground, such person can be immediately arrested, upon issuing an urgent warrant for arrest, and the matter is submitted to the adjudicating authority, along with the person so arrested for permission.
- 33 As an example, families of Saroj Narayan Yadav and Amit Ray Yadav have received Rs.1,000,000/- and 500,000/- as compensation.
- 34 Recommendations 121.23 and 122.66.
- 35 Ministry of Finance, Budget Speech of 2018/19.
- 36 *Janga Bahadur Singh et. al. vs. OPMCM et. al.*, Writ No.: 066-WO-1222, NKP 2067, Decision Date: 2067-12-28.

- 37 The Bill related to Prison, 2019 provides *inter alia* the detained and prisoned person, LGBTI, person affected with communicable disease, person with mental disorder, person above sixty five years of age, person convicted in grave and serious offence and other persons requiring special security provision must be kept separately. The Bill prohibits use of handcuffs during imprisonment period, ensures health examination annually, special protection for children with imprisoned mother etc. to ensure safety in prison for both men and women.
- 38 Recommendations 121.25. and 121.27.
- 39 Ministry of Women Children and Senior Citizens, *Trafficking in Person Report*, 2018 and 2019.
- 40 Recommendations 122.72. and 122.73.
- 41 The Act relating to Press and Publication, 1991; Press Council Act, 1991; National Broadcasting Act, 1993; Act relating to Working Journalist, 1995; Electronic Transaction Act, 2007; Right to Information Act, 2008; Media Council Act, 2020 and Information Technology Act, 2020.
- 42 Recommendation 122.60.
- 43 Section 196 of Penal Code.
- 44 Recommendation 122.74.
- 45 Recommendations 122.67., 122.68, and 122.70.
- 46 Recommendation 122.71.
- 47 Recommendation 122.52.
- 48 Article 153 of the Constitution. The Judicial Council consists the Chief Justice as the chairperson, and the other members of the Council includes the Minister for Law Justice and Parliamentary Affair, the senior-most Judge of the Supreme Court, one jurist nominated by the President on recommendation of the Prime Minister and a senior advocate or advocate who has gained at least twenty years of experience, to be appointed by the President on recommendation of the Nepal Bar Association.
- 49 Recommendation 121.32.
- 50 Recommendation 122.88.
- 51 National Policy and Program, (2019-2020) paragraph no. 98.
- 52 Recommendation 122.89.
- 53 Recommendations 122.83., 122.84., 122.85., 122.86. and 122.87.
- 54 Fifteenth Plan, (FY 2019/20-2024/25).
- 55 Recommendation 122.79.
- 56 Pursuant to the Contribution Based Social Security Act, 2017, 11% amount of basic salary is deducted from the basic salary of the labourer and 20% is added by the employer, in total 31%, amount will be deposited in the Social Security Fund. Under this scheme during 2019/20, 188,242 labourer and 12,478 employers have been enlisted.
- 57 Recommendation 122.82.
- 58 Recommendations 122.90., 122.91., 122.92., 122.94. and 122.95.
- 59 Reproductive and Maternal Health Service, Family Planning Program, Female Community Health Program, Adolescent and Sexual Reproductive Health Program, Primary Healthcare Outreach Program, Safe Abortion Service, Community Based integrated management of Neonatal Childhood Illness Program, National Immunization Program, Nutrition Program. Moreover, Multi-Sector Nutritional Plan (MSNP II, 2018-22), targeting children, teen-aged girls, pregnant women and breast-feeding mothers in low income groups. HIV Investment Plan 2014-2016 to address STDs, HIV/AIDS and sexual and reproductive health issues, National Malaria Strategic Plan (NMSP) 2014-2025 to attain "Malaria Free Nepal by 2026" are being implemented. More than 50,000 female community health volunteers (FCHVs) facilitate pregnant women for safe motherhood and vaccination and community-based health promotion in the country. In addition, the GoN has established two new health academics in Karnali and Rapti to increase the access to quality health services.
- 60 In the FY 2018/19, 565,011 children below one year age were given BCG; 537,125 children were given DPT-HiB; 519,187 children were given polio; 504,031 were given PCV and 519,645 children were given measles-rubella vaccine. Similarly, 494,163 infants of 12 to 23 months were given J.E. vaccine and 486,210 pregnant women were provided Td vaccine.
- 61 *Multiple Indicator Cluster Survey*, 2019.
- 62 Under the AAMA program free maternity service and transportation incentives of Rs. 3000, Rs. 2000 and Rs. 1000 for Himalaya, Mountain and Terai region are provided for safe delivery in health centers. In 2016/17, the Free New Born Care Program was introduced.
- 63 Recommendations 122.20., 122.98, 122.99, 122.100, 122.101, 122.102, 122.103, 122.108, 122. 96, 122.106, 122.107, 122.104, 122.48, 122.50. and 122.105.

- 64 Higher Education Policy, 2017; Pro-poor Targeted Scholarship Procedure, 2017; Comprehensive School/Safety Implementation Procedure, 2018; Policy Paper on Literate Nepal, 2019.
- 65 School Sector Development Program (SSDP- 2016/23), EVENT Project, Food for Education Program, Second Higher Education Project, Early Grade Grading Program, ENSSURE Project, SAKCHYAMTA project and programs for Technical and Vocational Education, Early Grade Reading Program, Multilingual Education Programs, Education for All Child Development Program, Special Education Programs and Inclusive Education Policy for Disabled Children, 2016.
- 66 The National Education Policy, 2019 envisions that the medium of instruction is managed in Nepali and English language in addition to multi-lingual education based on mother tongue considering linguistic diversity, interest of children and requirement of Nepal. 25 languages (mother tongue) based curriculum have been developed and being provided education in cooperation with the respective community.
- 67 Ministry of Women, Children and Senior Citizen, *Report on State of Children in Nepal*, 2019.
- 68 Province 2, in the FY 2017/18, total of 4,150 girls insured were provided Rs. 37,000 each in their bank account, withdrawable at the age of twenty, which in total amounts to Rs. 300,000, under the Girl Education Insurance program. Moreover, in FY 2018/19, 14,000 bicycles were distributed to girls of grade 8 at eight districts to support their continuation of education.
- 69 Recommendations 122.17 and 124.8.
- 70 Recommendation 122.37.
- 71 Ministry of Women, Children and Senior Citizen, *A Progressive Journey to Gender Equality and Women's Empowerment: Achievements of Nepal, 2020*.
- 72 Recommendation 122.78.
- 73 Section 8 of the Right to Employment Act, 2018.
- 74 Recommendations 121.7, 121.20, 121.24 and 122.34.
- 75 Section 173 of Penal Code provides that a marriage concluded in contravention of this code will, *ipso facto*, be void. Likewise, a person who commits the offence against this provision is liable to a sentence of imprisonment for a term not exceeding three years.
- 76 Section 174 of Penal Code provides that a person who commits this offence is liable to a sentence of imprisonment for a term not exceeding three years or a fine not exceeding thirty thousand rupees or both the sentences.
- 77 Sub-section (3) and (4) of Section 168 of the Penal Code provides that a person who commits this offence is liable to a sentence of imprisonment for a term not exceeding three months or a fine not exceeding three thousand rupees or both the sentences.
- 78 Ministry of Women, Children and Senior Citizens, *A Progressive Journey to Gender Equality and Women's Empowerment: Achievements of Nepal, 2020*.
- 79 Sub-section (1) of Section 168 of the Penal Code provides that a person who commits this offence is liable to a sentence of imprisonment for a term not exceeding five years and a fine not exceeding fifty thousand rupees.
- 80 Recommendations 122.6, 122.7, 122.8, 122.57, 122.59, 122.10, 122.32, 122.45, 122.57 and 122.58.
- 81 The Act defines the physical torture to mean: beating, illegal detention, Physical injury, acid attack or other attack by similar substance to cause facial or body disfigurement and pains, or stamping, rubbing with such substances or other such acts.
- 82 "Mental harm" has been defined as any act of threatening the victim of physical torture, intimidation, scolding, reprimanding him/her, accusing him/her of false blame, forcefully evicting him/her from the house or otherwise causing injury or harm to the victim emotionally and this expression also includes any discrimination carried out on the ground of belief religion or culture and customs and traditions, insult on the basis of appearance(face), colour or physical structure, health condition subjecting to situations that leads to losing of mental balance, abetting for suicide etc. This terminology also includes any acts that may hurt mentally and emotionally.
- 83 *Annual Report of the Supreme Court*, FY 2015/16, 2016/17 and 2017/18.
- 84 Recommendations 122.11. and 122.12.
- 85 Section 224 of the Penal Code prohibits sexual harassment against any person and provides that a person shall be considered to commit sexual harassment if the person holds or touches or attempts to touch any sensitive organ of, or opens or attempts to open undergarments of, or obstructs or hinders in any way the wearing or removing of undergarments of, or takes to any lonely place in an unusual manner, or gets his or her sexual organ to be touched or held by, or uses vulgar or similar other words, spoken or written or by gesture or by way of electronic medium, or shows any

- pornography to, or teases or annoys with sexual motive, or behaves in an unusual, undesirable or indecent manner with, a person who is not his wife or her husband, without her or his consent, with the motive of having sexual intercourse with her or him; A person who commits the offence is liable to a sentence of imprisonment for a term not exceeding three years and a fine not exceeding thirty thousand rupees.
- 86 National Women Commission- Helpline-1145-Factsheet. As of 30 June, 1, 2020, 12,563 services were provided to survivors. 11,352 information services was provided to callers about services, legal rights, first aid and safety, 3,487 cases were registered, 3,000 cases were automatically referred to Police. 88% reported cases were about domestic violence and 12% were violence against women. 87% of the cases related to violence were reported by the survivors themselves and 17% by third party.
- 87 Recommendation 121.21.
- 88 The Disaster Risk Reduction and Management Act, 2017; the Local Government Operation Act, 2017; the Government of Nepal (Allocation of Business) Regulations, 2017; the National Policy on Disaster Risk Reduction, 2018; the Public Health Act, 2018; the Disaster Risk Reduction National Strategic Plan of Action (2018-2030); the Private Housing Rebuilding Grant for the Flood and Landslide Victims 2017; the Public Housing Program Implementation Sample Guidelines, 2018; the Guidelines for the Relocation and Rehabilitation of High Risked Settlements, 2018.
- 89 Recommendation 122.46.
- 90 The Act prohibits to publish or broadcast the real name, photograph or any information which is detrimental to his/her character without the consent of the victim. Provision of in camera hearing through summary procedure is made in certain cases with a view to ensure confidentiality of the victim.
- 91 Recommendations 122.9., 122.13., 122.14. and 122.8.
- 92 The penetration of penis into anus or mouth, penetration of penis, to any extent, into anus, mouth or vagina, insertion of any object other than penis into vagina is also considered to be rape.
- 93 Section 229 of the Penal Code.
- 94 Sub-section (3) of Section 219 provides that (a) Imprisonment for a term of sixteen to twenty years, if she is a girl child below ten years of age, (b) Imprisonment for a term of fourteen to sixteen years, if she is a girl child who is ten years or above ten years of age but below fourteen years of age, (c) Imprisonment for a term of twelve to fourteen years, if she is a girl child who is fourteen or above fourteen years of age but below sixteen years of age, (d) Imprisonment for a term of ten to twelve years, if the woman is sixteen or above sixteen years of age but below eighteen years of age, (e) Imprisonment for a term of seven to ten years, if the woman is eighteen or above eighteen years of age.
- 95 Section 41 of the Penal Code.
- 96 Recommendations 122.18., 122.3., 122.67., 122.68., 122.70., 122.75., 122.76. and 122.77.
- 97 Economic Survey, 2019/20.
- 98 Recommendations 121.5., 121.6., 121.8., 122.19., 122.48., 122.49., 122.50, and 122.51.
- 99 These rights include right to life, name, nationality and identity, rights against discrimination, right to live and meet with the parents, right to protection, right to participation, right to freedom of expression and right to information, right to open an association and peaceful assembly, right to privacy, right to health and nutrition, right to sports, recreation and culture, right to education and special rights of the children with disability.
- 100 Ministry of Women, Children and Senior Citizens, *Report on State of Children in Nepal*, 2019.
- 101 Recommendation 122.109.
- 102 Recommendations 121.16. and 122.38.
- 103 The Scheduled Minority Communities determined on the basis of population are: *Kalwar, Kanu, Kumal, Gharti/Bhujel, Hajam/Thakur, Rajbanshi, Sherpa, Dhobi, Tatma/Tatwa, Lohar, Khatwe, Sudhi, Danuwar, Haluwai, Majhi, Barai, Bin, Nuniya, Chepang/Praja, Sonar, Kamhar, Sunuwar, Bantar/Sardar, Kahar, Santhal, Marwadi, Kayastha, Rajput, Badi, Jhangar/Dhagar, Gangai, Lodh, Badhai, Thami, Kulung, Bangali, Gaderi/Bhediya, Dhimal, Yakkha, Ghale, Tajpuriya, Khawas, Darai, Mali, Dhuniya, Pahari, Rajdhob, Bhote, Dom, Thakali, Kori, Chhantyal, Hyalmo, Bote, Rajbhar, Brahm/Baramo, Panjabi/Sikh, Nachhiring, Yamphu, Gaine, Chamling, Athpahariya, Jirel, Dura, Sarbariya, Meche, Bantawa, Raji, Dolpo, Halkhor, Byasi/Souka, Amat, Thulung, Lepcha, Patharkatta/Kushwadiya, Mewahang wala, Bahing, Natuwa, Hayu, Dhankar/Dharikar, Lhopa, Munda, Dev, Dhandi, Kamar, Kishan, Sampang, Loche, Lhomi, Khaling, Topkegola, Chidimar, Walung, Lohorung, Kalar, Raute, Nurang, Kusunda.*

- 104 Recommendation 122.112.
- 105 Ministry of Labour, Employment and Social Security, *Nepal Labour Migration Report, 2020*.
- 106 Recommendation 121.29.
- 107 Recommendations 122.56, 122.111, 122.30 and 121.19.
- 108 Recommendations 122.23 and 122.47.
- 109 Intensive and integrated campaigns, such as, “*Beti Bachaw, Beti Padhaw* (Save Daughter, Educate Daughter)”, “*Sanei xu ma badne deu, Balbiwah hoina Padhna deu* (I am small, let me grow, no child marriage, allow to study)”, “Girls Insurance” and “Child Marriage” jingles, advertisement have been aired and broadcasted in radio, televisions and other communication media against the practices of dowry, child marriage, *chhaupadi*, witch craft accusation, untouchability, human trafficking and other superstitious belief and harmful practices.
- 110 Recommendation 122.115.
- 111 National Planning Commission, *National Review of Sustainable Development Goals, June, 2020*.
- 112 Recommendation 121.30.
- 113 The Environment Protection Act, 2019; Environment Protection Regulation, 2020; National Climate Change Policy, 2019; National Environment Policy, 2019; Disaster Risk Reduction and Management Act, 2017; Disaster Risk Reduction and Management Regulation, 2018; National Policy on Disaster Risk Reduction, 2018; Disaster Risk Reduction National Strategic Plan of Action (2018-2030); Standard Relating to the Hierarchical Affiliation and Operation of Emergency Communication System, 2018; National REDD+ Strategy 2018 and Local Adaptation Plan for Action (LAPA) Framework, Air Quality Management Action Plan, 2020 are in implementation for fulfilling commitments. National Action Plan for Electric Mobility, 2018 has been formulate to encourage use of electric vehicles in urban area. Five Hundred Fifty Local Adaptation Plan of Action has been developed and implemented for every Local Level. The GoN has introduced a pollution tax of rupees 1.50 per liter in petrol/diesel.
- 114 The GoN has taken a number of institutional, policy, relief, rescue, treatment and other related measures to respond and recover from the adverse impact of COVID-19. Pursuant to the decision of the Council of Ministers of 29 March 2020, a COVID-19 Crisis Management Center has been formed at the Federal Level, and similar structures have been established in Provincial and Local Level in order to effectively carry out the plans and programs to combat against the pandemic. The GoN approved the COVID-19 Prevention and Control Fund Operation Guidelines, 2020 and announced relief packages for the needy people. The Local Level is authorized to provide essential food items for needy people in the designated zone. During distribution of relief package, special arrangement and priority has been given to women, children, senior citizens, PWDs. Health infrastructures have been upgraded, and hospitals throughout the country have been kept ready to manage any cases related to health. The GoN has been bearing all the costs of identification, prevention, control and treatment of infected persons. Necessary arrangements have been made to continue the supply of essential goods and services during the lockdown period. Moreover, special arrangements have been made by the GoN, for the rescue/repatriation of Nepali citizen including migrant workers who are in need of return due to COVID-19 from abroad. More than 50,000 persons have been rescued/repatriated from abroad by air. During this repatriation process, pregnant women, people who have lost their job, those with health issues and those who have lost their family members back home were given priority.